



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي نور البشير -

معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير



قسم : علوم التسيير

الشعبة : علوم التسيير

تخصص : إدارة مالية

مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

بعنوان

التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي دراسة تجارب دولية

مقدمة من طرف الطلبة: تحت إشراف:

- حاكمي عبد الباسط

- حسيني بدر الدين

- د. صكوش يحاسين

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2023 / ... / ... /

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
قصابي شعبان		المركز الجامعي البييض	مناقشا
د. صكوش يحاسين	أستاذ محاضر صنف أ	المركز الجامعي البييض	مشرفا
موسي آسية		المركز الجامعي البييض	رئيسا

السنة الجامعية: 2022 / 2023



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي نور البشير -

معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير



قسم: علوم التسيير

الشعبة: علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

بعنوان

التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي دراسة تجارب دولية

مقدمة من طرف الطلبة: تحت إشراف:

- حاكمي عبد الباسط

- حسيني بدر الدين

- د. صكوش يحاسين

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2023 / ... / ... /

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
قصابي شعبان		المركز الجامعي البيضا	مناقشا
د. صكوش يحاسين	أستاذ محاضر صنف أ	المركز الجامعي البيضا	مشرفا
موسي آسية		المركز الجامعي البيضا	رئيسا

السنة الجامعية: 2022 / 2023

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، عبر استعراض بعض التجارب العالمية والعربية والافريقية، والتعرف على واقع الشمول المالي في الجزائر.

خلص هذا البحث إلى أن مستويات الشمول المالي في الجزائر لا تزال متدنية بالمقارنة من دول أخرى، مما يحتم الإسراع في تبني سياسات تهدف إلى الرفع من الشمول المالي في الجزائر

كلمات مفتاحية: تكنولوجيا مالية، شركات تكنولوجيا مالية، شمول مالي

The aim of this research is to identify the impact of fintech in promote financial inclusion by review the international ,Arabic and African experiences, and recognition the financial inclusion in Algeria .

This research concluded that the level of financial inclusion in Algeria is low compared to other countries, for that must adapt policies to increase financial inclusion in Algeria.

L'objectif de cette recherche est d'identifier l'impact de la fintech dans la promotion de l'inclusion financière en passant en revue les expériences internationales, arabes et africaines, et la reconnaissance de l'inclusion financière en Algérie.

Cette recherche a conclu que le niveau d'inclusion financière en Algérie est faible par rapport à d'autres pays, car cela doit adapter les politiques pour accroître l'inclusion financière en Algérie.



الحمد لله رب العالمين والشكر له كما ينبغي لجلال قدره وعظيم سلطانه أن وفقنا
في إكمال هذا البحث المتواضع.

من لا يشكر الناس لا يشكر الله ومنه نتقدم بالشكر والامتنان إلى كل من ساهم
في إنجاز هذا البحث ونخص بالذكر الوالدين الكريمين.

كما لا يسعنا أن لا نخص بالشكر الأستاذ الدكتور صكوشي حاسين على مرافقته
لنا بالنصح والتوجيه والمعلومات القيمة التي لم ييخلنا بها في سبيل إنجاز هذا
البحث. كما نتوجه بجزيل الشكر لكل من ساعد من قريب أو من بعيد في إنجاز
هذا البحث.



اهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من سهر الليالي الطوال لأجلي وتكبدا
مشاق الحيات وصعابها من أجل تنشئتي والدي الحبيب أطال الله عمرهما
وأدام عافيته عليهما كما أهديه أيضا إلى أخواتي بشرى وهاجر وضحي
متمنيا من المولى عز وجل أن ينير دربهن باليمن والسعادة.

بدر الدين

إهداء

إلى صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير من كان له الفضل الأول في بلوغ التعليم العالي

والذي الحبيب أطال الله في عمره

إلى من وضعتني على طريق الحياة رعتني حتى صرت كبيرا أمني الغالية أطال الله عمرها

إلى من كان لهم بالغ الأثر في كثير من العقبات والصعاب إخوتي الأحباء

إلى جميع أساتذتي الكرام اهدي لكم بحثي هذا

عبد الباسط

قائمة المحتويات

.....	الملخص
.....	شكرومعرفة
.....	اهداء
.....	قائمة المحتويات
.....	قائمة الجداول
.....	قائمة الأشكال
Error! Bookmark not defined.	مقدمة
4	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتكنولوجيا المالية
5	تمهيد
Error! Bookmark not defined.	المبحث الأول: ماهية التكنولوجيا المالية
6	المطلب الأول: نشأة وتطور التكنولوجيا المالية
7	المطلب الثاني: تعاريف التكنولوجيا المالية
8	المطلب الثالث: خصائص التكنولوجيا المالية
9	المبحث الثاني: شركات التكنولوجيا المالية
10	المطلب الثاني: طريقة عمل شركات التكنولوجيا المالية
11	المطلب الثالث: الخصائص المميزة لشركات التكنولوجيا المالية وأنواعها
12	المبحث الثالث: تقنيات التكنولوجيا المالية
13	المطلب الثاني: قطاعات التكنولوجيا المالية
18	المطلب الثالث: التقنيات المستخدمة في التكنولوجيا المالية
25	خاتمة الفصل
26	الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للشمول المالي
27	تمهيد
28	المبحث الأول: ماهية الشمول المالي
28	المطلب الأول: نشأة وتطور الشمول المالي
28	المطلب الثاني: تعاريف الشمول المالي
29	المطلب الثالث: أهمية الشمول المالي
30	المبحث الثاني: أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه
31	المطلب الأول: أبعاد الشمول المالي

32	المطلب الثاني : مؤشرات قياس الشمول المالي
35	المبحث الثالث: متطلبات تعزيز الشمول المالي
35	المطلب الأول: ركائز تعزيز الشمول المالي
38	المطلب الثاني : التحديات التي تواجه توسيع الشمول المالي
39	المطلب الثالث: الآليات المقترحة لتوسيع قاعدة الشمول المالي
40	خاتمة الفصل
41	الفصل الثالث: دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي للتجار ببعض الدول الرائدة
42	تمهيد
43	المبحث الأول: تجارب الدول المتقدمة
43	المطلب الأول: تجربة الصين
45	المطلب الثاني: تجربة الهند
47	المطلب الثالث: تجربة ماليزيا:
48	المبحث الثاني: تجارب دول عربية وإفريقية:
48	المطلب الأول: التجربة السعودية
49	المطلب الثاني: تجربة الإمارات العربية المتحدة
52	المطلب الثالث: تجربة غانا
53	المبحث الثالث: الشمول المالي في الجزائر وسبل تعزيزه في ظل التكنولوجيا المالية
53	المطلب الأول: تحليل واقع الشمول المالي في الجزائر
54	المطلب الثاني: معوقات وتحديات تعزيز الشمول المالي في الجزائر
55	خاتمة
55	قائمة المصادر والمراجع

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
09	أهم العوامل التي تجعل المستهلك يختار شركات التكنولوجيا دون الشركات المالية التقليدية	1.1
16	نقاط قوة شركات التأمين التقليدية وشركات تكنولوجيا التأمين	2.1
18	أوجه الاختلاف بين العملات المشفرة والعملات الرقمية	3.1
34	مؤشرات الشمول المالي	4.2
39	معوقات الشمول المالي وحلولها المقترحة	5.2
53	ملكية الحسابات في المؤسسات الرسمية	6.3
53	نسبة البالغين فوق 25 سنة والمالكين لحسابات في المؤسسات المالية	7.3
54	نسبة المدخرين في المؤسسات المالية البالغين فوق 15 سنة	8.3

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
07	مراحل تطور التكنولوجيا المالية	1.1
11	مراحل دورة التكنولوجيا المالية	2.1
17	القطاعات الرئيسية التي تستغلها شركات التكنولوجيا المالية لتقديم خدماته	3.1
17	نسبة المستهلكين الواعين بالخدمات التي تقدمها قطاعات التكنولوجيا	4.1
19	مكانة العملات الافتراضية في عالم الأدوات النقدية	5.1
21	خصائص عملة البيتكوين	6.1
31	أبعاد الشمول المالي	7.2
36	ركائز الشمول المالي	8.2

مقدمة

القطاع المالي يحتل مكانة هامة في اقتصاد أي دولة، فهو أحد ركائز النمو الاقتصادي لذا تسعا الدول إلى تقوية قطاعها المالي خاصة بعد الأزمة العالمية في 2008 والتي كانت بمثابة صرخة أيقظت العالم وجعلت الدول تسعا إلى مواكبة التغيرات السريعة التي حصلت مع بزوغ الالفية الجديدة وذلك عن طريق تبني أحدث الابتكارات التقنية من أجل تعزيز منظومتها المالية وتسهيل الوصول إليها من طرف مختلف المتعاملين من أفراد ومؤسسات ومع التطور الهائل للأنترانت وبعد أن أصبحت العصب الذي يحرك العالم الحديث أصبح التكيف مع العالم الرقمي ضرورة ملحة للدول .

أحدثت التكنولوجيا المالية ثورة في الاقتصاد العالمي، حيث تعد مفهوما حديث النشأة في القطاع المالي، ويعزا سبب انتشارها إلى ظهور العديد من الشركات المتخصصة فيها والتي تعمل على تقديم العديد من الخدمات المالية بصورة أسرع وأكثر كفاءة عبر استخدامها للتكنولوجيات الحديثة في سعيها إلى تحقيق مكانة في هذا السوق عبر نقلها للخدمات المالية إلى الفضاء الرقمي ساعية بذلك إلى تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية لأكثر عدد ممكن من المتعاملين مستغلة الانتشار الواسع للإنترنت والهواتف الذكية.

لقد تم تداول مصطلح الشمول المالي بكثرة في السنوات الأخيرة وتزايد تداوله مع الأزمة المالية العالمية سنة 2008، مما دعا المؤسسات المالية والحكومات إلى الاهتمام بتعزيز الشمول المالي لديها، وتم ذلك عن طريق سياسات ترمي إلى تعميم وصول كل أطراف المجتمع إلى الخدمات المالية والمصرفية بصفة كفاءة وسريعة

بناء على ما سبق جاء هذا البحث ليمثل مساهمة متواضعة تحاول تسليط الضوء على دور التكنولوجيا المالية وشركات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي عبر استعراض المفاهيم النظرية لكل من الشمول المالي والتكنولوجيا المالية ومحاولا التعرف على شركات التكنولوجيا المالية وطريقة عملها والخدمات التي تقدمها من جهة والتعرف على أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه واستعراض التحديات التي تواجهه وبعض الحلول المقترحة في سبيل تعزيزه ، ثم الاشارة ببعض التجارب الدولية والعربية والافريقية الرائدة في مجال تعزيز الشمول المالي

إشكالية الدراسة:

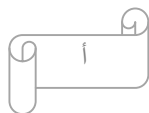
تتمثل اشكالية الدراسة في:

ما هو دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي؟

التساؤلات الفرعية:

من خلال الإشكالية السابقة تبرز عدة تساؤلات فرعية وهي:

- ماهية التكنولوجيا المالية ؟
- ما مفهوم الشمول المالي ؟
- ما العلاقة بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي في دولة الصين، الهند، ماليزيا، السعودية الامارات وغانا ؟



فرضيات الدراسة:

بجثنا ينطلق من اختبار الفرضيات التالية:

- التكنولوجيا المالية هي ابتكارات تقنية مبتكرة حديثا
- الشمول المالي هو امكانية وصول الجميع للخدمات المالية
- تطبيق التكنولوجيا المالية يساهم في تعزيز الشمول المالي وذلك على ضوء العديد من التجارب الرائدة الدولية والعربية

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في المساعدة بالتعريف بالتكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي وكذا الإشادة ببعض التجارب الرائدة في المجال وتحليل الشمول المالي في الجزائر

أهداف الدراسة

- معرفة التكنولوجيا المالية المستخدمة في القطاع المالي
- التعرف على الشمول المالي، أبعاده وكذا متطلبات تعزيزه والتحديات التي تواجهه
- استعراض بعض التجارب الرائدة في مجال الشمول المالي
- التعرف على الشمول المالي في الجزائر

منهج الدراسة

اعتمدنا في هذا البحث على المنهجين الوصفي والتحليلي، ذلك من أجل توصيف كل من مفهوم التكنولوجيا المالية وكذا الشمول المالي، وذلك من خلال الاستعانة بمختلف المصادر النظرية والتطبيقية من دراسات وإحصائيات تخص المتغيرين .

صعوبات الدراسة

- صعوبة إيجاد مصادر باللغة العربية كون موضوع التكنولوجيا المالية وكذا الشمول المالي من المواضيع الحديثة
- صعوبة التأكد من الإحصائيات مع تضارب الأرقام في بعض الأحيان
- عدم تمكننا من اجراء دراسة ميدانية في البنوك المحلية

حدود الدراسة

- زمانيا : خلال الفترة 2023/2011

- مكانيا: الإضافة إلى الجزائر شملت هذه الدراسة كل من الصين الهند ماليزيا المملكة العربية السعودية الإمارات العربية المتحدة وغانا

الدراسات السابقة:

- دراسة صليحة فلاق وسامية شارفي، دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي تجربة مملكة البحرين، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة1، المجلد21، العدد،2020، ص 320/297 والتي تهدف إلى توضيح دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي بما يساهم في تحقيق الاستقرار المالي ودعم مسار التنمية من خلال استعراض تجربة مملكة البحرين، والتي خلصت أن البحرين حققت تقدم ملحوظ في تعزيز شمولها المالي بفضل جهود مصرف البحرين المركزي في إنشاء وحدة للتكنولوجيا المالية وتطوير الابتكار، كما سعى إلى تعميم الدفع الإلكتروني بالبحرين
- دراسة فضيل البشير ضيف واقع الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 6، العدد1، سنة 2020، والتي تهدف إلى تسليط الضوء على واقع الشمول المالي في الجزائر، من خلال دراسة كل من مفهوم الشمول المالي ومبادئه وأهميته، والتي خلصت إلى وجود عقبات تحول دون توسيعه في الجزائر مع وضع الباحث لجملة توصيات.
- دراسة مولودي عبد الغاني الابتكار في التكنولوجيا المالية ودوره في تطوير أداء المؤسسات المالية من خلال منظومة الشمول المالي دراسة عينة من المؤسسات المالية الجزائرية، والتي تهدف إلى محاولة معرفة العلاقة بين الابتكار المالي في التكنولوجيا المالية والشمول المالي والأداء، خلصت الدراسة إلى أنه هناك أثر للإبتكار في التكنولوجيا المالية على الأداء مما يؤثر على مستوى الشمول المالي.
- دراسة زيد مُجَّد وبلقيليل عبد النور التكنولوجيا المالية ف الجزائر دراسة ميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية والتي تهدف إلى إلقاء نظرة شاملة على واقع الشمال المالي في الجزائر والتي توصلت إلى غياب البنية التحتية البنكية وغياب النظرة التسويقية الحديثة لدى البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية .

الفصل الأول: الإطار

المفاهيمي للتكنولوجيا

المالية

تمهيد:

مع التطور الكبير الذي شهده العالم خصوصا مع بداية الألفية الجديدة ظهر الحاجة إلى مواكبة القطاع المالي لهذه التطورات، فجاءة الحاجة إلى ابتكارات جديدة تواكب التعاملات التي فرضها العالم الجديد فظهر ما يعرف بالتكنولوجيا والابتكارات المالية التي أصبحت اليوم جزء مهم من المنظومة المالية والمصرفية التي تعتبر نتيجة للتطور المهول الذي شهده العالم في المجال الرقمي خاصة مع بزوغ فجر الانترنت والتي باتت جزء حيوي وهام في أي إقتصاد وباتت تفرض نفسها في شتى المجالات ومنها القطاع المصرفي والمالي .

ومع التطور التقني والتكنولوجي وانتشار التكنولوجيا المالية ظهرت الشركات المهمة بتطويرها والاستثمار فيها عرفة هذه الشركات بشركات التكنولوجيا المالية التي تعنا بتطوير تقنيات مالية وتكنولوجيات تصب في صالح القطاع المالي كتطبيقات الدفع من الهاتف المحمول وغيرها.

في هذا الفصل سوف نتطرق إلى النقاط التالية

المبحث الأول: ماهية التكنولوجيا المالية

المبحث الثاني: شركات التكنولوجيا المالية

المبحث الثالث: تقنيات التكنولوجيا المالية

المبحث الأول: ماهية التكنولوجيا المالية

لقد أصبح المصطلح الجديد التكنولوجيا المالية يتداول بكثرة في مجال البنوك، فالتكنولوجيا المالية سهلت على المتعاملين التعامل مع البنوك.

المطلب الأول: نشأة وتطور التكنولوجيا المالية

يعد مصطلح FINTECH هو مصطلح جديد ويعني التكنولوجيا المالية وقد احتكر الساحة نظرا لما يحتويه من مكانة بالغة في مجال الاقتصاد، وفيما يلي: سنتطرق لمعرفة نشأة وتطور هذه الأخيرة.

1. نشأة التكنولوجيا المالية

ظهر مفهوم التكنولوجيا المالية مع بداية ظهور وانتشار الانترنت، ثم توسع مع توسع الهواتف الذكية، وقد تم تعميم التعامل بها بين الشركات وعملائها وكذا من قبل البنوك. لقد ساهم في نشأتها الحاجة لحل المشكلات المالية للأفراد والشركات، حيث تستخدم التكنولوجيا في تحسين الأنشطة في مجال التمويل المالي وتحسين الخدمات المالية الخاصة بالبنوك، ليتمكن العميل من إجراء معاملاته عبر الانترنت من خلال أي جهاز سواء كان من الحاسوب الشخصي أو الهاتف الذكي وتوفير أدوات حديثة للاستثمار المالي عبر الإنترنت وكل الأنشطة تهدف إلى توفير الوقت والجهد للأفراد، وأصبحت الآن تستخدم في عمليات التأمين والتجارة والتداول ومنعا الغش.¹

2. تطور التكنولوجيا المالية

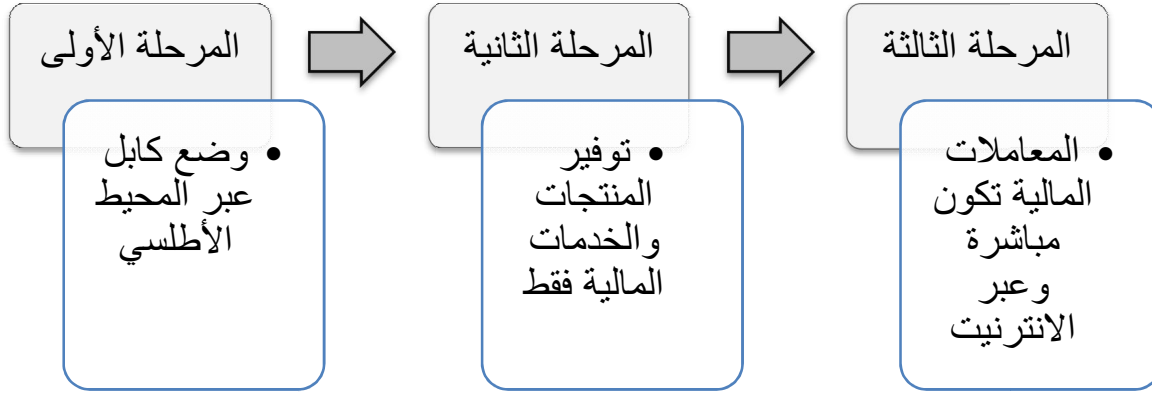
لقد أشعلت التكنولوجيا المالية ثورة في النظام المالي العالمي، وسوف نستعرض مراحل تطورها في ما يلي:²

- المرحلة الأولى (1866-1967): في هذه المرحلة تم وضع كابل عبر المحيط الأطلسي واختراع جهاز الصراف الآلي، وقد اجتمعت التكنولوجيا المالية من أجل تفجير الفترة الأولى للعولمة المالية.
- المرحلة الثانية (1967-2008): في هذه الفترة بقيت التكنولوجيا المالية مهيمن عليها في قطاع صناعة الخدمات المالية التقليدية والتي استخدمت التكنولوجيا المالية من أجل توفير المنتجات والخدمات المالية. وتعد هذه الفترة بداية تقديم المدفوعات الالكترونية وأنظمة المقاصة وأجهزة الصراف الآلي والخدمات المصرفية عبر الانترنت.
- المرحلة الثالثة (2008 إلى يومنا هذا): منذ الأزمة المالية العالمية ظهرت شركات ناشئة جديدة والتي شرعت في تقديم منتجات وخدمات مالية مباشرة إلى الشركات وعامة الناس. يمكن تلخيص مراحل تطور التكنولوجيا المالية في الشكل التالي:

¹ نصيرة زعاف، أثر التكنولوجيا المالية على تحسين وابتكار جودة الخدمة المصرفية، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات المنتدى العلمي الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر، المنعقد يوم: 26 سبتمبر 2019، ص 0403-

² حدادي عبد اللطيف برادي أحمد، التكنولوجيا المالية بين ضخامة المفهوم وجسامة المخاطر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الوطني حول الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، تحديات النمو والمنافسة، يومي: 17-18 أبريل 2018 المركز الجامعي تلمسان، ص 07

الشكل رقم(01):مراحل تطور التكنولوجيا المالية



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على د. سعيدة حرفوش، مجلة آفاق العلمية، المجلد 11، العدد 3، سنة 2019، ص 728.

المطلب الثاني : تعاريف التكنولوجيا المالية

تتعدد التعاريف عند حديثنا عن التكنولوجيا المالية، نستعرض بعضها:

تعرف التكنولوجيا المالية حسب البحوث الرقمية في العاصمة البولندية دبلن التكنولوجيا المالية هي: "عبارة عن اختراعات و ابتكارات التكنولوجيا الحديثة في مجال قطاع المالية، وتشمل هذه الاختراعات مجموعة البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك والتي من ضمنها المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية، مثل: تحويل الأموال وتبديل العملات وحسابات نسب الفائدة والأرباح ومعرفة الأرباح المتوقعة للاستثمارات وغير ذلك من العمليات المصرفية¹. ويعتبرها مجلس الاستقرار المالي بأنها: "ابتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا يمكنها من استحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة لها اثر مادي ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية وعلى تقديم الخدمات المالية². إن مصطلح " Fintech التكنولوجيا المالية" مركب من كلمتين " Fin اختصار لكلمة Finance وتعني التمويل و" tech" اختصار لكلمة technology وتعنيالتكنولوجيا . حيث أنه في أعقاب الأزمة المالية لسنة 2008 غادر عدد كبير من المصرفيين والتجار المراكز المالية في العالم وشرعوا في مغامرات زيادة الأعمال (الاستثمار في رأس المال المغامر أو الجريء)، من اجل إعادة النظر في نموذج التمويل من خلال الابتكار المالي³.

¹زيد أئمن، بوزراع أمانة، التكنولوجيا المالية الإسلامية والحاجة إلى الابتكار تجرية المصارف الثلاثة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، المجلد 04، 20/06/2018، سنة 2018، ص145

² ذهبية لطرش، سمية حراق، واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية وأهميتها في تعزيز الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 04، العدد 01، جامعة الجزائر، 2020، ص195

³ بن عبشونة رفيقة، قادري صورية، التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي في ظل جائحة كورونا، مجلة الاقتصاد والبيئة، العدد 02، المجلد 06، خميس مليانة، 2021، ص 726.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتكنولوجيا المالية

ويمكن تعريف التكنولوجيا المالية على أنها مجموعة المنتجات والخدمات المالية التي تعتمد على التكنولوجيا الرقمية لتحسين النوعية مقارنة بالمنتجات والخدمات التقليدية، حيث يمكن بذلك أن تكون في خدمة الدمج المالي وتعمل هذه المنتجات والخدمات المالية الجديدة على التأثير على الأسواق والمؤسسات المالية وتمكين أكبر عدد من الأفراد للوصول إليها .

وتجدر الإشارة هنا أن التكنولوجيا المالية تقوم على أربعة جوانب أساسية كما يلي:¹

- الجانب المادي: يتمثل في الآلات والمعدات المستخدمة.
- الجانب الاستخدامي: يتمثل في طرق استخدام هذه المعدات.
- الجانب العلمي: يتمثل في المعرفة المالية والعلمية المطلوبة.
- الجانب الابتكاري: يتمثل في اكتساب المهارات اللازمة لتقديم الخدمات المالية والمصرفية.

المطلب الثالث: خصائص التكنولوجيا المالية

تتمثل أهم خصائص التكنولوجيا المالية فيما يلي:²

- الوصول إلى كل المستخدمين: تستهدف الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية كل الطبقات والفئات، وتقوم بتعزيز إمكانياتها بشكل مستمر عن طريق الشركات أو إعادة تصميم المنتجات المصممة للعملاء ذوي الدخل المحدود.
- المرونة والقدرة على تحمل التكاليف: توفر الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية عروض وخطط عدة للدفع مقابل السلع والخدمات.
- السرعة: تسمح التحليلات القوية لشركات التكنولوجيا المالية بالحركة السريعة، إذ يتم إنجاز المعاملات في بضعة دقائق مستفيدة من البيانات الضخمة والخوارزميات.
- سياسة البيانات أو الهواتف الذكية المحمولة: تستطيع هذه السياسة تحسين المنتجات والخدمات المقدمة للعملاء كما تسمح لأصحاب الأعمال التجارية باتخاذ قرارات أفضل واستغلال الفرص.

¹ زيد محمد، بلقائل عبد النور، التكنولوجيا المالية والشمول المالي دراسة ميدانية بنك الفلاحة والتنمية الريفية، جامعة محمد بوضياف المسيلية، الجزائر، السنة 2022، ص 10

² ولاء صليحة، سامية شارفي، دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي، تجربة مملكة البحرين، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة 1، مجلد 21، العدد 1، السنة 2020، ص 302.

المبحث الثاني: شركات التكنولوجيا المالية

شركات التكنولوجيا المالية تعتبر منافسة للشركات المالية التقليدية وتعتمد بالأساس على تحكمها واستغلالها للبرمجيات في تسهيل وصولها لأكبر شريحة ممكنة بسرعة وبأفضل أداء ممكن . في هذا المبحث سوف نناقش:

المطلب الأول: تعريف شركات التكنولوجيا المالية

المطلب الثاني: طريقة عمل الشركات المالية

المطلب الثالث: الخصائص المميزة لشركات التكنولوجيا المالية

المطلب الأول: تعريف شركات التكنولوجيا المالية

شركات التكنولوجيا المالية هي شركات تعتمد على التكنولوجيا جاءت بهدف تطوير الخدمات المصرفية والمالية ويمكن تعريفها على أنها: ¹ شركات ناشئة والشركات الناشئة هي شركات صغيرة حديثة العهد تهدف إلى التوسع عن طريق إنشاء أسواق جديدة أو الاستحواذ على حصة كبيرة في الأسواق القائمة وذلك من خلال تقديم عروض ذات قيمة، وبالتالي فإن الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية هي شركات صغيرة وحديثة، تعد بتحسين الخدمات المصرفية للأفراد والشركات، بالتعاون أو المنافسة مع مقدمي الخدمات المالية القائمة.

يتضح لنا من التعريف السابق أن شركات التكنولوجيا المالية هي شركات ناشئة تسعى لابتكار تقنيات تحسن من الخدمات المصرفية ولقد شهدت السنوات الأخيرة تدفقا في رأس المال المخاطر والمواهب نحو الشركات الناشئة، وذلك كونه شريان حياة لدعم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في المجال التكنولوجي، إضافة إلى فوائده البيئية الأعمال فإنه يحقق عوائد كبيرة للمستثمرين مقارنة بالاستثمار التقليدي وأشكال التمويل الأخرى. ولقد غزت هذه الشركات مختلف أسواق العالم وهذا لما حققته من تطور ونجاح في التكنولوجيا المالية حيث أصبح خطرا يهدد البنوك التقليدية التي أصبح لها منافسا لا يستهان به خاصة العملاء الذين يقضون يومهم بالتخاطب الإلكتروني مفضلين العالم الافتراضي في كل تعاملاتهم متهمكين للأسلوب البنكي التقليدي الذي يملئه عالم ورقي وإجراءات بطيئة خالية من السرعة التي تحققها التكنولوجيا المالية ². وحسب تقرير أعدته شركة KPMG السويسرية سنة 2020، فإن حجم نشاط الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية العالمي في ارتفاع مستمر منذ سنة 2014 إلى غاية 2019 فقد ارتفع رأس المال المستمر من 51.2 مليار دولار إلى 135.7 مليار دولار سنة 2019 وهذا يدل على تزايد الاهتمام بهذا المجال ³

الجدول رقم (01) أهم العوامل التي تجعل المستهلك يختار شركات التكنولوجيا دون الشركات المالية

التقليدية.

¹ أحمد بركات، سعدية بالقاسم، ثورة التكنولوجيا المالية، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الوطني العلمي حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي في الدول

العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر، المنعقد في 26 سبتمبر 2019، ص5

² وهيبه عبد الرحيم وآخرون، شركات التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مجلة رفاد الشاملة حول الاقتصاد والتجارة، المجلد 04، العدد 01، الصادرة في 2018، ص 34.

³ زيد محمد، بلقائل عبد النور، مرجع سبق ذكره، ص16

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتكنولوجيا المالية

الرقم	العبرة	شركات التكنولوجيا المالية
1	من السهل إنشاء حساب	43.4%
2	أسعار ورسوم أكثر جاذبية	15.4%
3	الوصول للخدمات والمنتجات المختلة	12.4%
4	تجربة وظيفة أفضل عبر الانترنت وجودة أفضل للخدمات	11.2%
5	منتجات مبتكرة أكثر من المتوفرة في البنوك التقليدية ومستوى ثقة أعلى أيضا	12.2%

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعلومات السابقة

يوضح الجدول رقم (01) أهم العوامل التي تجعل المستهلك يختار شركات التكنولوجيا المالية دون الشركات المالية التقليدية، حيث يلاحظ أن سهولة إنشاء حساب كان من أولى العوامل التي ساهمت في ذلك بنسبة % 43.4، تليها جاذبية الأسعار والرسوم بنسبة %15.4، ثم تليها أيضا الوصول للخدمات والمنتجات المالية بنسبة % 12.4، كذلك كونها تجربة ووظيفة أفضل عبر الانترنت وجودة أفضل للخدمة بنسبة %11.2، وأخيرا وجود منتجات مبتكرة أكثر من المتوفرة في البنوك التقليدية ومستوى ثقة أعلى أيضا بنسبة % 12.2 .

المطلب الثاني: طريقة عمل شركات التكنولوجيا المالية

- تعتمد شركات التكنولوجيا المالية في عملها مجموعة من النقاط يمكن حصرها فيما يلي:¹
- استخدام تكنولوجيا مبتكرة، خاصة الهواتف النقالة، كمبيوتر، أو لوحة رقمية مرتبطة بالانترنت وأي شبكة اتصال أخرى من أجل تقديم للزبون النهائي منتجات وخدمات غنية وأقل تكلفة. تطور سلوك الزبائن (هواتف نقالة موصولة وعلامة جغرافية موجودة على الشبكات الاجتماعية).
 - إيجاد البيئة التنظيمية والقانونية الملائمة.
 - إيجاد شراكة وعلاقة جيدة مع البنوك.
 - ابتكارات جديدة في مجال الخدمات المالية والمصرفية.
- وهناك ثلاث مراحل أساسية لدورة التكنولوجيا المالية، حيث أن جميع مناطق العالم اليوم تتواجد في مرحلة من المراحل الثلاثة لدورة التكنولوجيا المالية والتي تتجسد في:²
- البيئة الحاضنة المستحدثة: حيث معظم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية لا تزال في مرحلة الأفكار أو في المراحل الأولى، تمويل الشركات يجري ببطء، فيما يحاول رواد الأعمال بأقل دعم التعامل مع القوانين واكتساب العملاء وعقد الشراكات.
 - البيئة الحاضنة الناشئة: حيث تكتسب المجموعة الأولى من الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية قاعدة عملاء كبيرة ومعدلات استثمار سنوية من ثلاثة أرقام، وتزيد الحتمية الإستراتيجية لتعاون الجهات المعنية مع الشركات الجديدة.

¹ سارة مولاي مصطفى، مساهمة الشركات الناشئة التكنولوجيا المالية في تعزيز رقمنة الخدمات المالية-مع تجارب دولية ناجحة، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الوطني العلمي حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، المنعقد في 26 سبتمبر 2019، ص5.

² أخيرة تحانوت، أزناق فاطمة، واقع وآفاق التكنولوجيا المالية الإسلامية، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الوطني العلمي حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، المنعقد في 26 سبتمبر 2019، ص5.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتكنولوجيا المالية

- البيئة الحاضنة المتقدمة: هي التي تصل إلى مرحلة الإشباع، صفقات أقل ولكن أحجامها أكبر تركز على الشركات ذات القيمة المرتفعة وشركات اليونكورن (أي قيمتها بأكثر من مليار دولار) وبالتالي يكون نمو الاستثمار على أساس سنوي بطيء، واليوم لم يصل إلى هذه المرحلة إلا المدركون الأوائل للسوق وهم الولايات المتحدة الأمريكية وأجزاء من أوروبا تضم مراكز تكنولوجيا مالية رائدة عالميا. ويمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(02):مراحل دورة التكنولوجيا المالية

البيئة الحاضنة المتقدمة	البيئة الحاضنة الناشئة	البيئة الحاضنة المستحدثة
<ul style="list-style-type: none">• هي التي تصل الى مرحلة الاشباع، صفقات اقل ولكن احجامها اكبر تركز على الشركات ذات القيمة المرتفعة يكون نمو الاستثمار على اساس سنوي بطيء ولم يصل الى هذه المرحلة الا المحركون الأوائل للسوق والتي تضم مراكز تكنولوجيا مالية رائدة عالميا.	<ul style="list-style-type: none">• تكتسب المجموعة الاولى من الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية قاعدة عملاء كبيرة ومعدلات استثمار سنوية وتزيد الحتمية الاستراتيجية لتعاون الجهات المعنية مع الشركات الجديدة.	<ul style="list-style-type: none">• معظم الشركات الناشئة هي في مجال التكنولوجيا المالية لاتزال في مرحلة الأفكار أو في المراحل الأولى

المصدر :مليكة بن علقمة، يوسف ساحي، تكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، توجهات قطاع خدمات المالية، تقرير تكنولوجيا المالية، ومضة للأبحاث، بيفورت ، 2016، ص92.

المطلب الثالث: الخصائص المميزة لشركات التكنولوجيا المالية وأنواعها

الخصائص المميزة لشركات التكنولوجيا المالية

تتميز شركات التكنولوجيا المالية بمجموعة من السمات تتجسد فيما يلي:¹

1. الوصول لكل المستخدمين: في الخدمات المالية التقليدية يقيم العميل على أساس ملكيته لأصول كبيرة أو حصوله على دخل ضخم بصفة دورية، بما يجعل هذه الخدمات تقتصر على طبقات اجتماعية معينة، أما الشركات الناشئة فستهدف كل الطبقات والفئات، وتقوم بتعزيز إمكانياتها بشكل مستمر عن طريق الشراكات أو إعادة تصميم المنتجات المصممة للعملاء ذوي الدخل المحدود.

¹ سارة مولاي مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 6-7.

2. **المرونة والقدرة على تحمل التكاليف:** لدى الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية عروضاً وخططاً عدة للدفع مقابل السلع والخدمات وخاصة الطاقة النظيفة تتسم بالمرونة الكافية لتناسب العملاء على اختلافاتهم بشكل يومي، أسبوعي أو حتى شهري.
3. **تصميم محور العميل:** تقوم شركات التكنولوجيا المالية بالتركيز على طلبات المستخدم وتصمم منتجات بسيطة وسهلة.
4. **السرعة:** تسمح التحليلات القوية للشركات التكنولوجيا المالية بالحركة السريعة، إذ يتم إنجاز المعاملات في بضعة دقائق مستفيدة من البيانات الضخمة والخوارزميات وتعلم الآلة، ومقارنة بشركة التأمين التقليدية الصغيرة التي قد تستغرق عدة أيام قبل الموافقة على سياسة جديدة أو التصديق على قرض، يسري هذا في الإقراض وعند التحقق من الهوية الرقمية.
5. **سياسة البيانات:** تستطيع هذه السياسات تحسين المنتجات والخدمات المقدمة لتصميم خدمات مناسبة لهم، ولا شك أن التحليلات القوية تسمح لأصحاب الأعمال التجارية باتخاذ قرارات أفضل واستغلال الفرص.

أنواع شركات التكنولوجيا المالية

تأخذ شركات التكنولوجيا المالية ثلاثة أنواع يمكن إبرازها فيما يلي:¹

1. **الشركات التمكينية التي توفر الدعم التكنولوجي:** وهي شركات التكنولوجيا المالية التي توفر العروض القائمة على التكنولوجيا إلى الشركات التقليدية أو غيرها، مثل الشركات التي توفر خدمات استخراج البيانات.
2. **الشركات التي تقدم خدمات العملاء:** وهي الشركات المالية التي تقدم خدمات مالية للعملاء أو المساعدة في توزيع عروض الخدمات المالية مثل: بنوك جديدة أو بنوك ناشئة.
3. **الشركات التي تقدم خدمات القيمة المضافة:** الشركات التي تقدم خدمات القيمة المضافة للعملاء مثل مقارنة المنتجات المالية، على سبيل المثال: بوابات الإنترنت لمقارنة منتجات للتأمين.

المبحث الثالث: تقنيات التكنولوجيا المالية

تعتمد التكنولوجيا المالية على الابتكار لتحسين جودة الخدمات المصرفية وتسهيل انتشارها عبر العالم عن طريق استغلال التقنيات والتطبيقات التي تقدمها تطورات صناعة التكنولوجيا المالية وفي هذا المبحث سوف نبرز تشكيلة متميزة من نواتج هذه التكنولوجيا.

المطلب الأول: خدمات التكنولوجيا المالية

تقدم التكنولوجيا المالية عدة خدمات للمتعاملين والتي يمكن إبرازها في النقاط التالية:

¹ World fintech report, linked, Capgemini in collaboration with Emma, FinTech's Are Redefining the Financial Services Customer Journey, 2018, p 16

1. **خدمات الدفع:** وهي النشاطات المصرفية الأكثر نشاطا التي تقدمها التكنولوجيا للعميل، بحيث يكون لديه العديد من حلول الدفع أهمها ما يلي: ¹
 - الدفع بواسطة الهاتف النقال: مما يجعل من السهل تسريع عملية الانتقال.
 - التحويلات المالية الدولية تكون ذات تكلفة أقل: تحويلات مجانية للخارج (transferwise).
 - تبادل العملات بدون تكاليف.
 - إدارة تدفقات الدفع المتاحة للتجارة إلا عبر الإنترنت (التجارة الإلكترونية، حيث تعمل على تسهيل الدفع عبر الإنترنت).
 2. **الخدمات المصرفية الموجهة للأفراد:** وتشمل الخدمات المصرفية البسيطة الموجهة للأفراد عبر الإنترنت دون أي وجود مادي للوكالة، بتكاليف منخفضة، وتشمل أيضا حلول تيسير الميزانية، وكذا أدوات متنوعة للإدارة المالية الشخصية. ²
 3. **الاستثمار والتمويل:** تتيح التكنولوجيا المالية للاستثمار الحصول على مدخرات الأفراد من خلال تقديم البساطة في العروض الممنوحة.
- وكذلك من خلال توفير منصات التمويل الجماعي للشركات، سواء كان في شكل قروض أو استثمار في رأس مال وفي شكل تبرعات، تقديم للعميل مقترحات متنوعة في الاستثمارات المالية. ³
4. **الخدمات المقدمة للبنوك بناء على البيانات الضخمة:** وهي عبارة عن حلول مقدمة للقطاع المصرفي والتمويل، حيث تعتمد على جمع وتحليل كميات كبيرة جدا من البيانات، وهذه الأخيرة لها إمكانية إدارة العلاقة مع العملاء بشكل خاص (سلوك الشراء، المدخرات، مسار العميل، والمداورة الائتمانية) كما أنها تعمل أيضا في مجال الأمن السيبراني، من خلال اكتشاف الاحتيال في الوقت الفعلي من السلوك التقليدي (بفضل تحديد الموقع الجغرافي للهواتف الذكية على سبيل المثال) أو عن طريق تشفير البيانات والمعلومات الحساسة، وأخيرا من حيث تحليل المخاطر.
 5. **الخدمات المقدمة للبنوك والشركات:** تقدم العديد من شركات التكنولوجيا المالية حلولاً لتحسين إدارة الأعمال. بالنسبة للبنوك، نجد تقنية البلوكشين التي تطور حلولاً تعتمد على تقنية البلوكات التسجيل المعاملات مثل: Phylum أو cellBaz، وهناك أيضا شركات التكنولوجيا المالية، مثل FORTIA أو ACTIMZE التي توفر حلولاً للائتمان من خلال برامج معالجة المعلومات الجماعية أو إجراءات التحكم. كما توجد شركات أخرى تعتمد في تقديم حلول متمحور في إدارة المخاطر والضرائب. ⁴

المطلب الثاني: قطاعات التكنولوجيا المالية

يمكن توضيح قطاعات التكنولوجيا المالية حسب ما يلي:

1. **قطاعات الموجة الأولى:** تقصد بقطاعات الموجة الأولى وذلك حسب ما جاء في تقارير ومضة العلمية أنها القطاعات التي تنتمي إلى البيئة الحاضنة الناشئة والتي يتميز معظم زبائنها بامتلاك الوسائل التكنولوجية البسيطة مثل: الهواتف الذكية

¹Matthieu Lorca, les banques aux prises les fintech, journal de économies politique, université of Bourgogne Franche-Comté, Dijon, France, January 2017, p 46.

² سعيدة حرفوش، التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي، مجلة أفق العلمية، المجلد 11، العدد 3، الصادرة سنة 2019، المركز الجامعي تلمسان، الجزائر، ص. 72.

³ سعيدة حرفوش، مرجع سبق ذكره، ص 724.

⁴lipids, p 47.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتكنولوجيا المالية

والتطبيقات التي تمكنهم من إجراء معاملاتهم المالية البسيطة كالدفع والحصول على الائتمان كدرجة أولى، وتتضمن المدفوعات، الإقراض وجمع رأس المال.¹

1.1. المدفوعات: نقصد بالدفع تحويل شكل واحد من السلع أو الخدمات أو الأصول المالية بنسب مقبولة تم الاتفاق عليها مسبقاً من قبل الأطراف المعنية، ويمكن الدفع في شكل أموال أو أصول أو خدمات.² وفي مساحة المدفوعات، نجد أنظمة الدفع عبر الأجهزة المحمولة وشبكة الإنترنت مثل: PayPal, Apple Pay Amazon، والتي توفر للمستخدمين النهائيين القدرة على الدفع للسلع والخدمات عبر الإنترنت أو من خلال الأجهزة المحمولة، مما يعمل على توفير القدرة على تقليل تكاليف المعاملات واختصار الوقت بالنسبة إلى طرق الدفع التقليدية.³ ومن أبرز المؤسسات نجد:⁴

- شركة مدفوعات MADFOO3AT الأردن والمختصة بدفع الفواتير.

- شركة BEAM الإماراتية والتي تختص بالمحافظ الإلكترونية في شكل تطبيق يرتبط ببطاقات الزبائن الائتمانية.

2.1. الإقراض وجمع رأس المال: حيث فتح الابتكار الرقمي إمكانيات جديدة لفاعلين جلد غير التقليديين وبروز تمويلات بديلة عبر سوق الإنترنت ولعل من أهم النماذج الجديدة القائمة على التكنولوجيا المالية والتي غيرت مجرى الإقراض والاستثمار هو التمويل الجماعي والذي يتم عن طريق منصات مالية جمع مبلغ من المال المشروع معين بفضل عدد كبير من المساهمات الصغيرة للأفراد، وهو يدخل ضمن سلسلة التمويلات الند للند، حيث يصف هذا المصطلح التفاعل بين طرفين دون الحاجة إلى وسيط مركزي وبالتالي فالمنصات تعتبر سوقاً رقمياً، وقد ساعد على انتشاره بين الأوساط خاصة في أمريكا وإنجلترا انعدام ثقة المتعاملين في البنوك إثر الأزمة المالية 2008 وما خلفته من آثار سلبية على الأفراد مما أدى إلى انخفاض التعاملات مع البنوك وأصبحت القروض الاستهلاكية أقل جاذبية ومع زيادة الرقابة التنظيمية ومتطلبات رأس المال حفز المستثمرين على البحث عن مصادر ربح جديدة إلى جانب ذلك سمح نمو وانتشار الإنترنت سهولة ومرونة استخدامها إلغاء الوساطة بين المستخدمين أين أصبحت منصات الإنترنت أسواقاً بلا حدود، وهناك أنواع ونماذج للتمويل الجماعي:⁵

- التمويل في شكل هبة: يسمح هذا النوع وعن طريق المنصات الإلكترونية بتقديم التمويل المشروع ما دون مقابل، كتشجيع للمشاريع الاجتماعية والخيرية والثقافية، فالهدف من التمويل يكون غير ربحي وإنما للفائدة العامة.
- التمويل مقابل تعويض مادي: يفتح هذا النوع المجال للأفراد للمشاركة في تمويل مشروع ما بمقابل مادي أي في شكل تعويض مادي أو خدمة مقابل التمويل، وعادة ما يكون التعويض من منتجات المشروع الممول.

¹¹نجوى سعودي، كروش مجد الأمين، ابتكارات العملات الافتراضية في ظل التكنولوجيا المالية-عملة البتكوين نموذجاً-ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الوطني العلمي حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر، المنعقد في 26 سبتمبر 2019، ص7

²متوفر على الموقع www.investopedia.com/terms/p/payment.asp بتاريخ 2023/04/12، على الساعة 13:05.

³هاجر لطرش، اتجاهات الخدمات المالية والمصرفية في ظل التكنولوجيا المالية، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الوطني العلمي حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر، المنعقد في 26 سبتمبر 2019، ص8.

⁴زينب حمدي، أوقاسم الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص 406

⁵هاجر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 8-9.

- 3.1. الاستثمار الجماعي: يسمح هذا النموذج للمستثمرين بالاشتراك في رأس مال شركة ما وبالتالي يصبح المستثمر مساهماً مما يفتح له المجال للحصول على نسبة من الربح بقدر مساهم في حالة تحقيق المؤسسة لهذا الأخير.
- 1.1. قرض الند للند: هي عبارة عن منصة إلكترونية للإقراض تمنح القروض بدون وساطة بنكية بين الأفراد والمؤسسات الاستثمارية الصغيرة، هذه المنصات تجمع بين المقرضين والمقترضين مباشرة حتى هناك بعض من المنصات تسمح للمقرض أن يختار المقترض، وفي منصات أخرى تكون في شكل حزم من القروض بالإضافة إلى هذا فهي توفر خدمة تصنيفات المخاطر لفحص المقرضين من خلال خوارزميات باستخدام تقنية البيانات الكبرى.
2. قطاعات الموجة الثانية: على مستوى هذا الجزء تتوسع دائرة نشاطات شركات التكنولوجيا المالية لتشمل أنشطة تركز أكثر فأكثر على التقنية العالية الدقة والتكنولوجيا المتقدمة في المجال المالي وذلك بتوفير بيئة أكثر حداثة وحركة استثمارية أوسع من القطاع الأول الذي يمكن وصفه بالبداية وتتضمن: التحويلات المالية إدارة الثروات، تكنولوجيا التأمين، البلوكتشين والعملات الافتراضية¹.
- 1.2. التحويلات المالية: وفقاً لتقرير "جولدمان ساكس" تمثل السوق العالمية للتحويلات الدولية مبلغ سنوي قدره 580 مليار دولار بزيادة قدرها 5% سنوياً. في المتوسط، تمثل تكاليف المعاملات الخاصة بهذه التحويلات ما بين 6% إلى 7% من المبالغ (حوالي 30 مليار دولار من الإيرادات السنوية). ظهرت مبادرات مبتكرة لمعالجتها. تعتبر Transferwise المثال الأكبر شهرة في الوقت الحالي، أن إرسال 100 جنيه إسترليني من المملكة المتحدة إلى ألمانيا يكلف 0.5% فقط من المبلغ مع Transfer Wise مقابل 6.8% لدى HSBC و 5.1% لدى RBS 3.3% مع ويسترن يونيون، مبدأ الشركة هو مطابقة المدفوعات التي تسير في الاتجاه المعاكس بمساعدة الخوارزميات².
- 2.2. إدارة الثروات: تحت هذا البند فإن خدمة إدارة الثروات تتضمن كل من التخطيط المالي وإدارة المحافظ الاستثمارية وعدد من الخدمات المالية الموجهة للأفراد الأثرياء وأصحاب الأعمال الصغيرة والأسر الذين يرغبون في مساعدة واستشارة مالية يدعون مختصين معتمدين لإدارة ثرواتهم من تنسيق خدمات مصرفية وتخطيط عقاري وموارد قانونية وإدارة الضرائب المهنية والاستثمار، لكنه وبذكر المصارف تحل المؤسسات الناشئة في التكنولوجيا المالية محل النشاطات المصرفية وتنافس عليها باعتمادها لفرصة شريحة الأفراد الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية وكذا المغتربين والأفراد ذوي الدخل المرتفع باستثمار مدخراتهم. هاته الخدمة في طريقها لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باعتبار عدد المغتربين بها وكذا معدلات الدخل المرتفعة خاصة بمنطقة الخليج العربي³. ومن هاته الشركات يمكن ذكر شركة "فاينرد FINRED" التي أسست في 2015 مقرها الرئيسي الإمارات، تقدم حلول استثمار مخصصة حسب دخل الفرد وقابلية المخاطرة والأفق الزمني، ويفضل التكنولوجيا المالية يمكن اليوم الادخار من خلال منصات الاستثمار في شكل صناديق استثمار متداولة مماثلة للبورصة أكثر ضماناً وبأقل تكلفة حيث أن قبل التكنولوجيا المالية كانت تفرض رسوم على الأصول المدارة تقارب 4% ولكن مع دخول التكنولوجيا أصبحت تتراوح ما بين 0.25% و 0.5% فقط⁴.

¹ نجوى سعودي، كروش محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص 7.

² هاجر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 9.

³ د زينب حمدي، أوقاسم الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص 409.

⁴ هاجر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 10.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتكنولوجيا المالية

3.2. التأمين: يمكن تعريف تكنولوجيا التأمين بأنها استخدام أحدث التقنيات والتطبيقات المبتكرة في التكنولوجيا واستغلالها في قطاع التأمين مما يحسن من صورة التأمين التقليدي ويساعد على حل المشاكل التقليدية التي يعاني منها قطاع التأمين.¹ والشركات الناشئة في مجال تكنولوجيا التأمين لا تزال جديدة في جميع أنحاء العالم، حيث تقدم منتجات التأمين مباشرة للعملاء الذين لا يملكون حسابا مصرفيا أو حلولا أكثر كفاءة لتقييم المخاطر في الوقت المناسب.²

الجدول رقم (02): نقاط قوة شركات التأمين التقليدية وشركات تكنولوجيا التأمين.

نقاط قوة شركات التأمين التقليدية			نقاط قوة شركات تكنولوجيا التأمين		
شركات التأمين التقليدية	شركات تكنولوجيا التأمين	التفاعل الشخصي	شركات التأمين التقليدية	شركات تكنولوجيا التأمين	الوقتية وفعالية الخدمات
%41.6	%24.5	بلوغ المنتجات والخدمات	%28	%31.8	القدرة على إدماج المجتمع في العالم المالي
%43.7	%25.1	العلامة التجارية	%29.4	%32.3	قيمة مالية أفضل
%43.7	%18.5	الأمن والحماية من الغش	%28.5	%34.8	
%45.9	%14.6				

المصدر: وهيبة عبد الرحيم، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية واقتصادية، مجلد 8، العدد 1، ص 482.

2. البلوكتشينو العملات الافتراضية: تعتبر تقنية البلوكتشين ثورة حديثة في عالم الأتمتة، وتمثل سلسلة البلوكات والمعروفة باسم سلسلة الثقة في تقنية رقمية ابتكرت لتحل مشكلة انعدام الثقة عند إجراء المعاملات بين طرفين مجهولين بدون الحاجة لطرف ثالث وسيط بينهم، وهي عبارة عن قاعدة بيانات تستخدم آلية التشفير لبناء سجل دفتري إلكتروني اللامركزية مترابط من البيانات بشكل تراخي تاريخي غير قابل للتعديل أو التلاعب، ويمتاز بالشفافية والسرعة والسهولة في إجراء العمليات، كما يوفر إمكانية مشاركة الأطراف المعنية به في بنائه والتأكد من صحته والحفاظ عليه بحسب الأنظمة والتعليمات ذاتية التشغيل المقننة للاستخدام. العملات الافتراضية هي تمثيل رقمي لقيمة نقدية ليست صادرة عن بنك مركزي أو عن سلطة عامة، وليست مرتبطة بالضرورة بالعمل الورقية، لكنها مقبولة لدى أشخاص طبيعيين أو اعتباريين كوسيلة للدفع، ويمكن نقلها وتخزينها أو تداولها إلكترونيا، ولعل من أشهرها عملة البيتكوين، من مبتكرات Satoshi Nakamoto حيث أوضح في ورقته البحثية تحت عنوان "بتكوين: نظام نقد إلكتروني الند للند"، أن الهدف من إصدار النقود الإلكترونية من نظير إلى نظير أن يسمح بإرسال المدفوعات عبر الانترنت مباشرة من طرف إلى آخر دون المرور بمؤسسة مالية توفر التوقيعات الرقمية لمنع الإنفاق المزدوج. فهي إذن عملية افتراضية تركز على تقنية الند للند مشفرة يتعامل بها في عالم الانترنت ومفتوحة المصدر لامركزية³. وفيما يلي سيتم التطرق أكثر لهذا العنصر. وعليه فإن

¹ وهيبة عبد الرحيم، تكنولوجيا التأمين كمستقبل لصناعة التأمين، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، الصادرة سنة 2019، المركز الجامعي تلمسان، الجزائر، ص. 466

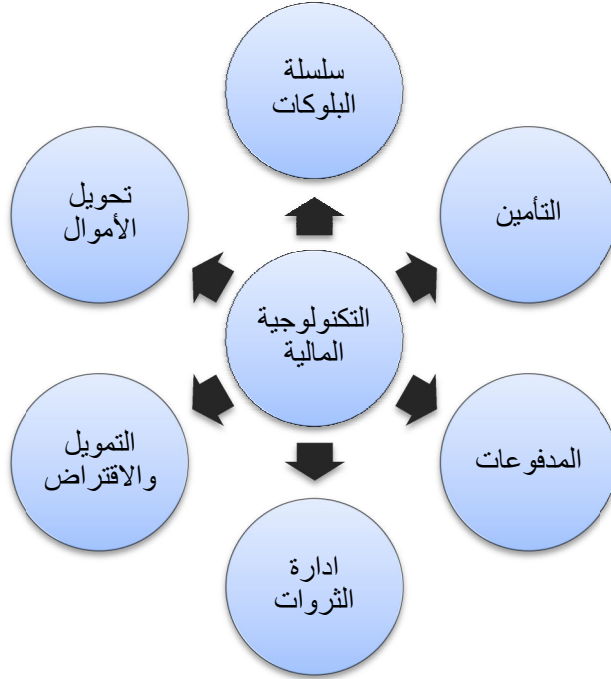
² هاجر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 10.

³ هاجر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 10.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتكنولوجيا المالية

أهم القطاعات التي تبتناها الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية هي: المدفوعات، تحويل الأموال، تكنولوجيا التأمين، الإقراض وجمع رأس المال، إدارة الثروات، سلسلة البلوكات والعملات الرقمية.

الشكل رقم (03): القطاعات الرئيسية التي تستغلها شركات التكنولوجيا المالية لتقديم خدماته

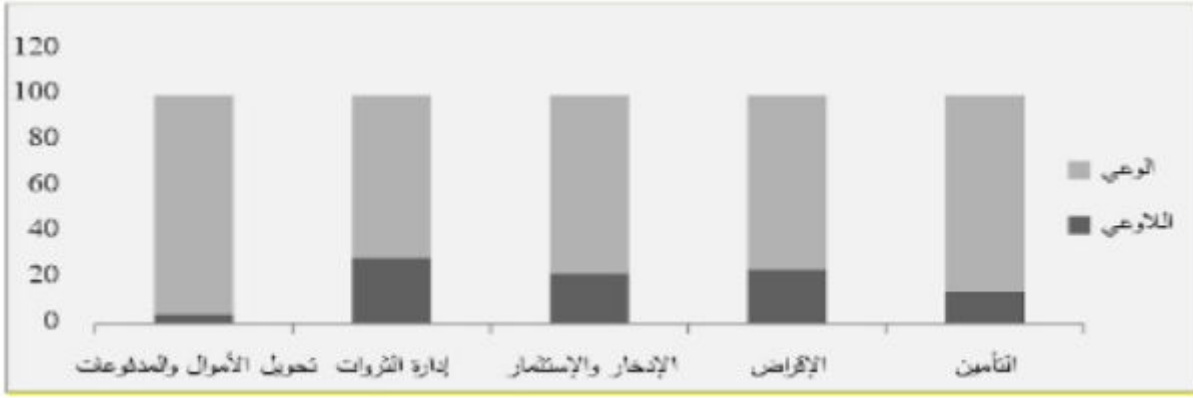


المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعلومات السابقة.

إنوعي المستهلكين بخدمات التكنولوجيا المالية في السنوات الأخيرة مرتفع بشكل عام في القطاعات لكن بشكل خاص تحويل الأموال والمدفوعات. في كلا من الهند وروسيا 99.5% من المستهلكين مدركين للخدمات التي تقدمها التكنولوجيا المالية من تحويل الأموال. وتسديد المدفوعات، لا يقتصر ذلك على الهند وروسيا فقط بل أظهر العالم اجمع وبشكل كبير معدلات مرتفعة من الوعي بهذه الخدمات، حيث 89% من الزبائن واعين بوجود منصات الدفع عبر الهاتف النقال و 82% منهم واعين بخدمة الدفع الند للند والتحويلات المالية الغير مصرفية.¹

الشكل رقم (04): نسبة المستهلكين الواعين بالخدمات التي تقدمها قطاعات التكنولوجيا

¹Ey-global fintech adoption index, 2019, p9



Source: E y – global fintech adoption index, 2019 p9.

المطلب الثالث: التقنيات المستحدثة في التكنولوجيا المالية

عرفت التكنولوجيا المالية تطورا نتج عنه تقنيات جديدة تختلف عن التقنيات المعهودة نذكر منها:

1. العملات المشفرة

1.1. مفهوم العملات المشفرة: هي عملة رقمية لامركزية تستخدم التشفير، بمعنى أنها عملية تحول البيانات إلى شفرة لتوليد وحدات من العملة والتحقق من المعاملات المستغلة عن البنك المركزي أو الحكومة ومن أشكال العملات الرقمية البتكوين والإيثير، حيث هاتين العملتين الأكثر شيوعا في عالم العملات الرقمية، كما أنه توجد أشكال أخرى من العملات الافتراضية ومنها الريبلو بيتكوين¹، حيث تعتبر هذه العملة من الأصول المؤمنة اتجاه الاختراق وأصبحت تستخدم كوسيلة للتبادل والتداول، ومن الأهداف لها جعل تلك العملات مأمونة التداول.

كما تعرف أيضا: أنها وحدة اعتبارية ليس لها وجود فيزيائي أو كيان مادي ملموس، ولا تصدر عن بنك مركزي أو هيئة نقد معينة إضافة إلى أنها لا تقتن بأي عملة نقدية محلية كانت أو عالمية، ويمكن تحويلها أو تخزينها إلكترونيا وإصدارها يتم بواسطة حواسيب متطورة، ويتم التداول بها في الأوساط الإلكترونية وعبر المنصات المخصصة لها دون رقابة وإشراف حكومي². إضافة إلى هذه الاختلافات توجد اختلافات أخرى يمكن إبرازها في النقاط التالية:

- العملات المشفرة (الافتراضية) ليست لها مقابل من العملات الرسمية بل هي عملات افتراضية أما العملات الرقمية لديها مقابل من العملات الرسمية.
 - العملات المشفرة ليست خاضعة لسلطة مركزية مثل البيتكوين أما العملات الرقمية فهي خاضعة لسلطة مركزية. ويمكن توضيح مكانة هذه العملات (الافتراضية أو المشفرة) في عالم الأدوات النقدية فيما يلي³:
- الجدول رقم (03): أوجه الاختلاف بين العملات المشفرة والعملات الرقمية.

أوجه الاختلاف	العملات المشفرة	العملات الرقمية
الكشف عن هوية المتعامل	لا تتطلب تحديد المستخدم بمستندات	تتطلب تحديد المستخدم بمستندات رسمية

¹ بختة بطاهر، أهمية التكنولوجيا المالية والشمول المالي في تحسن عمل المصارف ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات المنتدى العلمي الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز

الشمول المالي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر، المنعقد يوم 26 سبتمبر 2019، ص 6

² أحمد هشام قاسم النجار، العملات الافتراضية المشفرة دراسة اقتصادية شرعية محاسبية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2019، ص 32.

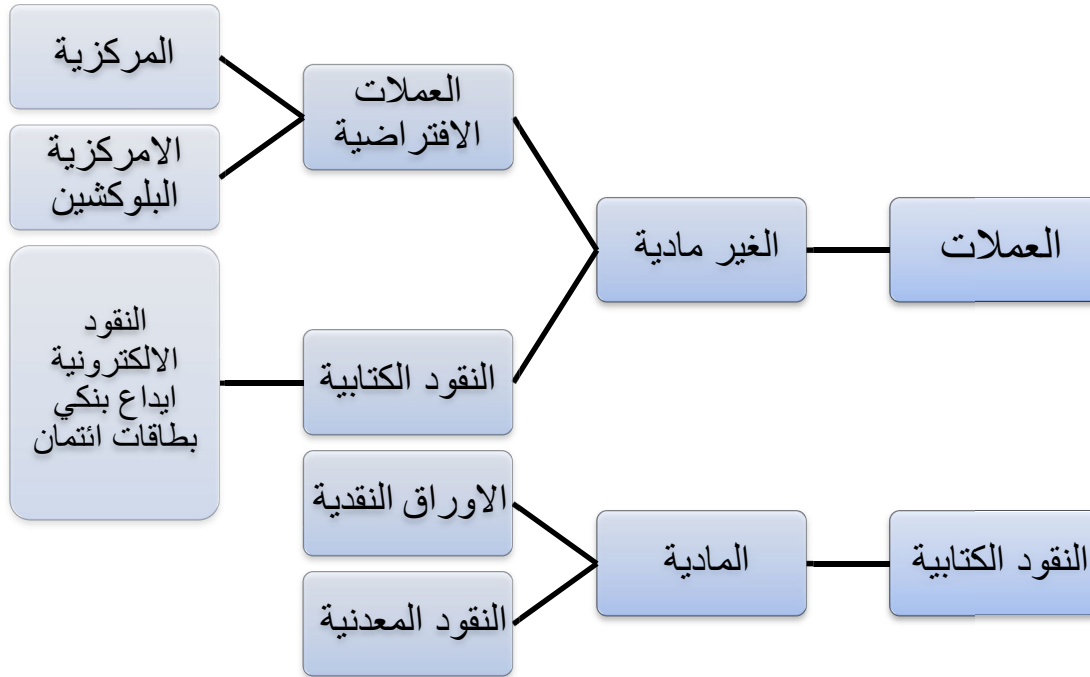
³ فريد حبيب ليان، مرجع سبق ذكره، ص 15.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتكنولوجيا المالية

	رسمية	
ليست شفافة حيث انه لا يمكن للغير مشاهدة حدوثها	يمكن لأي مستخدم مشاهدة تداولاتها حيث تعرض جميع تدفقات العملات المشفرة في سجلات عامة	الشفافية
لها سلطة مركزية تتعامل مع شبيهة الاحتيايل أو غسل الأموال بإلغاء المعاملات أو تجميدها بناء على طلب المتعامل أو السلطات الرقابية	خاضعة لرقابة مجموع المتعاملين لكل عملة، ومن غير المحتمل أن يوافق المتعاملون على أي تغييرات في السجلات المتسلسلة للمعاملة خروجاً عن القانون	التلاعب بمعلومات المعاملات
معظم الدول لديها إطار قانوني	غياب الإطار القانوني في معظم الدول	الجوانب القانونية

المصدر: فريد حبيب ليان، التكنولوجيا المالية جسر القطاع المالي إلى المستقبل، اتحاد شركات الاستثمار، نوفمبر 2019 ص 16-17.

الشكل (05): مكانة العملات الافتراضية في عالم الأدوات النقدية.



المصدر: أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، مخاطر وتداعيات العملات المشفرة على القطاع المالي، صندوق النقد العربي، أبوظبي دولة الإمارات العربية المتحدة، فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، ص 06.

2.1 آلية تشغيل العملات المشفرة: ابتكرت العملات المشفرة في الأصل كنظام لتحويل النقود الإلكترونية بطريقة تسمح بإجراء معاملات شخصية من شخص لآخر، أو نظير إلى نظير، دون الحاجة إلى مزود مدفوعات مركزي مثل بنك أو شركة دفعات على النحو المبين أدناه، تتم الصفقات عبر العملة المشفرة في ست مراحل¹:

- يطلب المستعمل تحويل عملة مشفرة إلى مستعمل آخر.
- ثم يتم بث المعاملة المطلوبة إلى شبكة أجهزة الكمبيوتر.

¹ أحمد هشام قاسم النجار، مرجع سبق ذكره، ص 59.

- تتحقق شبكة أجهزة الكمبيوتر من المعاملة باستخدام الخوارزميات للتحقق من تفاصيل المعاملة وصلاحيه المرسل والمستقبل.
- بمجرد موافقة معظم المستخدمين على الشبكة على مصداقية المعاملة، يتم التحقق منها بعد ذلك. وينتج عن ذلك إنشاء "كتلة" مشفرة تمثل المعادلة نفسها، وتحتوي على أي تفاصيل ذات صلة بالصفحة مثل المستفيد والدافع والمبلغ والتاريخ.
- يتم بعد ذلك إضافة هذه المجموعة إلى سلسلة الكتل مما يعني أنه تم ربط سجل دائم ويمكن تتبعه بجميع المعاملات السابقة.
- يتلقى المستعمل النهائي المستقبل العملة المشفرة الخاصة به وتعتبر المعاملة كاملة.

2. عملة البيتكوين:

1.2 مفهوم عملة البتكوين: تتألف كلمة بيتكوين bitcoin من شقين bit وتعني رقمي و coin وتعني عملة وبالتالي فإن المعنى يصبح عملة رقمية ويطلق عليها البعض "العملة المشفرة" (crypto currency)¹. وهي عملة افتراضية إلكترونية تشفيرية يمكن مقارنتها بالعملة الرسمية المستخدمة حالياً كالدولار واليورو ولكن مع فروق جوهرية من أبرزها أنها عملة إلكترونية بشكل كامل يتم التداول بها عبر الأنترنت فقط، من دون وجود فيزيائي لها. كما أنها تختلف عن العملات التقليدية في عدم وجود سلطة مركزية، أو بنك مركزي يقوم بإصدارها، وقد تمت الإشارة إلى Bitcoin أول مرة في ورقة بحثية سنة 2008 من شخص مجهول الهوية يدعى "ساتوشيناكاموتو" والبعض يتحدث أن الذي ابتكرها مجموعة من الطلبة الإيرلنديين يتخفون وراء هذا الإسم المستعار، وقد وصفها بأنها نظام نقدي إلكتروني يعتمد في التعاملات المالية على مبدأ الند للند "peer to peer" وهو مصطلح تقني يعني التعامل المباشر بين مستخدم وآخر دون وجود وسيط وقال أن الهدف من عملة البيتكوين التي طرحت للتداول لأول مرة سنة 2009 هو تغيير الاقتصاد العالمي بنفس الطريقة التي غيرت بها الويب أساليب النشر.²

2.2 خصائص عملة البيتكوين: تتمتع عملة البيتكوين بعدة خصائص والتي نذكر منها³:

- عملية تخيلية ليس لها وجود فيزيائي وليس لها أي قيمة فعلية.
- غير نظامية بمعنى أنها غير مدعومة من أي جهة رسمية أو مؤسسية أو خاصة.
- تستخدم من خلال الأنترنت فقط وفي نطاق المؤسسات والشركات التي تقبل التعامل بها.
- يمكن تبادلها بالعملات الورقية مثل الدولار واليورو بعمليات مشفرة عبر الأنترنت.
- عمليات التبادل التجاري تتم من شخص لآخر بصورة مباشرة دون حاجة لتوسيط البنك.
- لا يوجد حد معين للإنفاق أو الشراء كما في بطاقات الائتمان المختلفة.

¹لامية طالة، العملة الافتراضية البيتكوين bitcoin (المفهوم، الخصائص والمخاطر على الاقتصاد العالمي)، مجلة آفاق للعلوم، القسم الاقتصادي، المجلد 04، العدد 16، الصادرة في

جوان 2019، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص. 547

²أحمد مجّد عصام الدين، ماذا تعرف عن عملة البيتكوين، مجلة إدارة البحوث والتنمية، العدد 73، الصادرة في سبتمبر 2014، ص 51/50

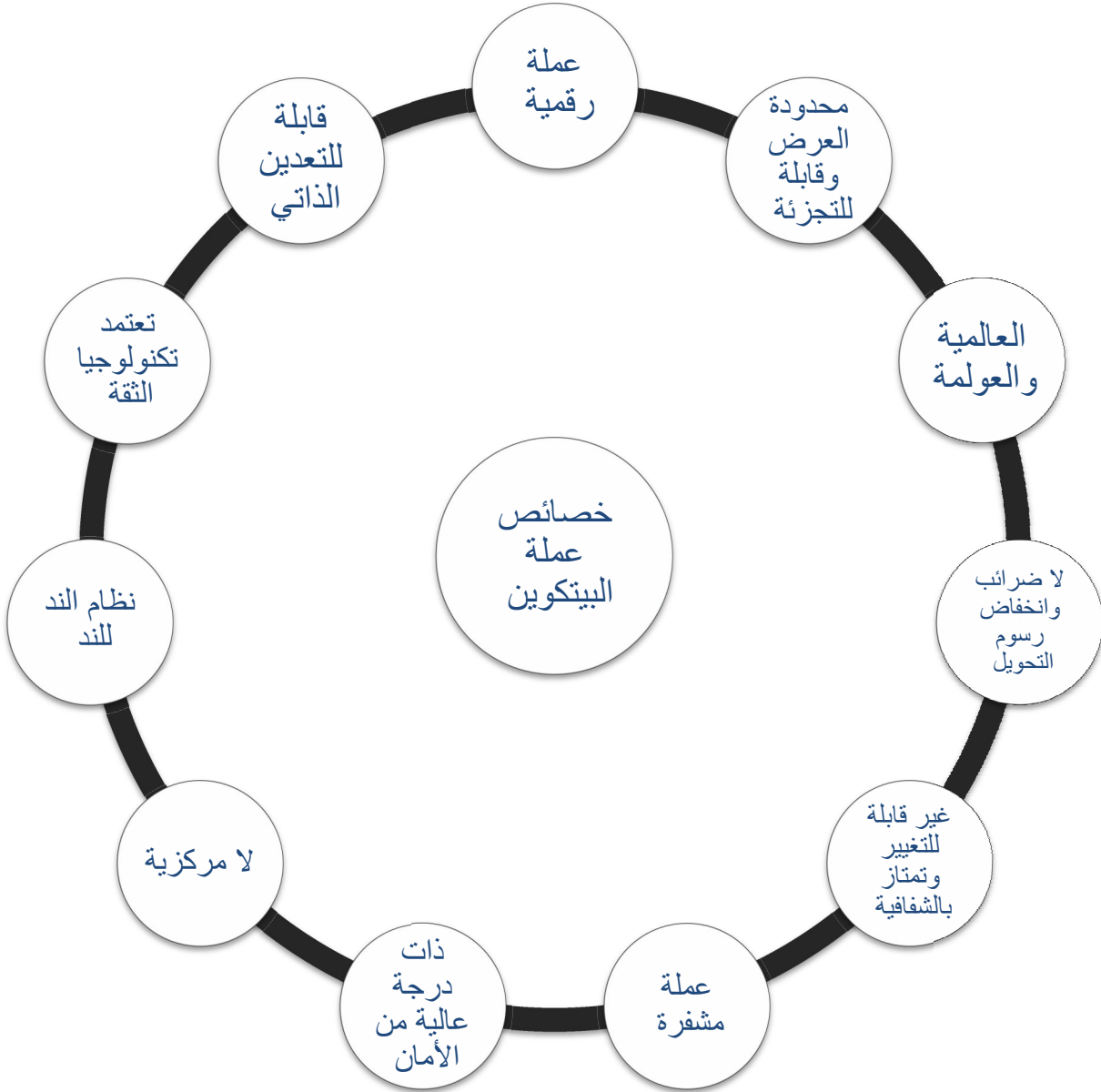
³أحمد مجّد عصام الدين، مرجع سبق ذكره، ص 51.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتكنولوجيا المالية

- عدم إمكانية التتبع أو مراقبة العمليات التجارية التي تتم بواسطتها.

بالإضافة إلى هذه الخصائص توجد خصائص أخرى للبتكوين يمكن إبرازها في الشكل التالي:

الشكل رقم(06): خصائص عملة البيتكوين



المصدر: أحمد هشام قاسم النجار، العملات الافتراضية المشفرة - دراسة اقتصادية شرعية محاسبية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن 2019، ص 41-50.

3.2. دوافع إصدارها:¹ يرى البعض كون الهدف الرئيسي من هذه العملة التخلص من سلطة الهيئات النقدية حول العالم، وإتاحة حرية أكبر للناس في إجراء التبادلات النقدية الآمنة والحررة البعيدة عن قيود وجشع أصحاب الوساطة المالية

¹ منير ماهر أحمد وآخرون، الكفاءة الاقتصادية للعملات الافتراضية المشفرة: البيتكوين نموذجاً، مجلة إسراء الدولية للمالية الإسلامية، المجلد 09، العدد 01، الصادرة في يونيو 2018، ص 104.

محتمل لما هو ظاهر من تقنيته، ولكن قد تكون هناك مآرب أخرى سياسية واقتصادية وراء ذلك مما هو غير متوقع كسيطرة بعض الرأسماليين على نقود المجتمعات وتحكمهم فيها أو سرقة أتعابهم من خلال أساليب تقنية متقدمة امتلكوها. وقد يكون مجرد تطور تكنولوجي طبيعي للنقود الإلكترونية من خلال اكتشاف تقنية سلسلة الثقة التي لها تطبيقات أخرى عديدة في غير النقود، وعلى أي حال فإن ظهور هذا النوع من العملات يستوجب بحثا اقتصاديا لمعرفة الفئات المستفيدة والمتضررة من عوائد الإصدار والتداول ومدى كفاءتها.

4.2. عملية تعدين البيتكوين (إصدارها): إذا كان البنك المركزي يضطلع على إصدار العملات الورقية، فإن الإصدار الافتراضي للبيتكوين أو ما يطلق عليه تعدين البيتكوين يتم بواسطة "المعدنين" وعملية التعدين ليست مقصورة على جهة مركزية أو أشخاص معينين، بل هي متاحة للجميع وفي أي مكان في العالم ولكنها تتطلب وقتا وكمبيوتر سريع بمواصفات عالية تسمح بتحميل برنامج "التعدين المجاني" أو "bitcoin miner" بواسطة هذا البرنامج يمكن حل عدد من الألغاز التي عليها يعدن من شبكة bitcoin ويسمونها خوارزميات والتي هي مجموعة من الخطوات الرياضية والمنطقية والمتسلسلة اللازمة لحل مشكل ما، وبعد الانتهاء من حل هذه الخوارزميات يقوم البرنامج بإصدار عملة جديدة، لكن التعدين يعتبر من أهم العوائق التي تقف على انتشار استخدام البيتكوين، وذلك نظرا لتعقيد برامج الوصول إليها وتعقد العمليات الحسابية اللازمة لإجراء عمليات التعدين، رغم أن التعدين نظريا يتاح للجميع هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الشكوك المصاحبة لعملية التعدين تعد من السلبيات التي تواجهها هذه العملة أيضا فلا أحد يعرف على وجه الدقة ما هي المعادلات التي يقوم الجهاز بحلها، مما يجعل البعض يشك في وجود منظمة تعمل في الخفاء لحل معادلات قد تحتاج إلى مئات السنين في وقت قصير عن طريق تجزئة المعادلات.¹

3. تقنية البلوكشين:

1.3. تعريف تقنية البلوكشين أو سلاسل الكتل أو سلاسل الثقة: هي نظام يتيح لمجموعة من الحواسيب المتصلة إنشاء سجل دفتري إلكتروني للتحقق من البيانات والتعاملات والمصادقة عليها وحفظها في سلسلة طويلة من البيانات المشفرة على الملايين من النقاط والتي تسمى العقد (Nodes) حول العالم، تسمح لأطراف كثيرة بإدخال المعلومات والتأكد منها، بحيث تملك كل نقطة أو جهاز حاسوب أو جهة في هذه السلسلة نفس النسخة من هذه البيانات والمعلومات، وفي كل مرة يتم فيها إضافة عقود واتفاقيات إلكترونية للسلسلة يتم التأكيد والتحقق من صحتها قبل إضافتها وفقا لآلية الإجماع المتبعة في البلوكشين، بحيث يكون في النهاية سجل علني مشفر وأمن لا يمكن التلاعب أو التعديل عليه.²

2.3. خصائص ومميزات تقنية البلوكشين: لا بد من وجود خصائص ومميزات لتقنية البلوكشين جعلتها محل أنظار الحكومات والشركات وحتى الأفراد ومن أبرز خصائص ومميزات هذه التقنية ما يلي:³

¹ نور الدين صويلحي، أثر تعدين البيتكوين bitcoin العملات الافتراضية على استقرار النظام النقدي العالمي، مجلة أفاق العلمية، المجلد 10، العدد 02، الصادرة سنة 2018، المركز

الجامعي قنراست، الجزائر، ص. 225-226

² زاهرة بني عمر، آلاء تحسين، استكشاف تقنية البلوكشين وتطبيقاتها في المالية الإسلامية، الصادرة في مارس 2019، ص. 03، متوفر على الموقع:

<https://www.academia.edu> تاريخ الاطلاع 14/04/2023، الساعة 22:50

³ زاهرة بني عمر، آلاء تحسين، مرجع سبق ذكره، ص. 8-6

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتكنولوجيا المالية

- لامركزية توزيعية: كان الهدف الأساسي من إنشاء وتصميم تقنية البلوكشين هي هذه الخاصية والتي تعني عدم وجود طرف ثالث يكون وسيط في العملية أو يتحكم في إجراء العملية وينفرد في السجلات والعمليات العملية مما يمكنه التلاعب فيها، واللامركزية في حين أنها كانت شيئاً غير ممكناً أصبحت مع تقنية البلوكشين واقعية.
- الشفافية: كونها تسمح لكل مستخدم في الشبكة الاطلاع على جميع البيانات والتعاملات بتفاصيلها وتحديثها وهذا ما يجعلها قاعدة بيانات يمكن الوثوق بها.
- مفتوحة المصدر: معظم أنظمة البلوكشين مفتوحة للجميع، يمكن لأي شخص استخدام هذه التقنية في إنشاء أي تطبيق يريدونه.
- الاستقلالية: ويقصد بذلك إمكانية مستخدمي تقنية البلوكشين من حفظ البيانات ونقلها متى شاءوا بدون قيود وتحكم وذلك بسبب قاعدة الإجماع التي تقوم عليها هذه التقنية.
- عدم قابليتها للتعديل أو التغيير: يكاد يكون من المستحيل الحذف أو التراجع عن البيانات والتعاملات التي يتم حفظها من خلال تقنية البلوكشين، كما لا يمكن التعديل عليها أو التلاعب بها أو تغييرها، وذلك يرجع إلى نظام التشفير الذي تقوم عليه هذه التقنية، وفي حال إدخال بيانات غير صحيحة يمكن اكتشاف الكتل التي تحتوي على معاملات غير صالحة متلاعب فيها - فوراً وبالتالي عدم قبولها في الشبكة.
- الخصوصية وعدم كشف الهوية: يمكن لكل مستخدم التعامل في تقنية اللوكيشن باستخدام عنوان يتم إنشاؤه والذي لا يكشف عن الهوية الحقيقية للمستخدم، وبالتالي تتيح تقنية البلوكشين إجراءات المعاملات سواء التجارية أو غيرها دون الحاجة إلى تبادل معلومات شخصية، تتم من خلال منح المتعاملين مفاتيح الأول شخصي يوجد فيها تفاصيل عن حقيقة هوية الشخص تتم مرة واحدة ومفتاح عام آخر عبارة عن كود مربوط بالمفتاح الشخصي يظهر أمام الجميع باسم مستعار أو لقب.

3.3. آلية عمل تقنية البلوكشين: تقوم آلية عمل البلوكشين على أساس توزيع البيانات على مجموعة ضخمة من النقاط المنتشرة على الشبكة والتي هي بمثابة حواسيب مهمتها التحقق من صحة البيانات والعمليات التي تتم في هذه الشبكة قبل إضافتها مقابل مكافأة يحددها النظام، وبالتالي تقوم هذه النقاط بتشفير كل عملية وربطها مع العملية السابقة عن طريق تقنية التشفير التي تمنع التعديل عليها أو التلاعب بها، ويتم ربط الكتل مع بعضها البعض من خلال المفتاح العام المستخدم عبر الشبكة والذي يستخدم للتعريف بالعملية، وهناك مفتاح خاص يمتلكه صاح بالعملية فقط. ولتقريب الصورة يمكن تصور مراحل عمل تقنية البلوكشين والتي تتمثل في¹:

- تشفير البيانات والمعلومات التي ستتم بها العمليات، لتصبح كتلة (Block).
- القيام بالعملية مباشرة من المرسل إلى المستقبل دون وسيط ثالث. (peer to peer)
- التحقق من العملية من خلال شبكة ضخمة من أجهزة الكمبيوتر والتي تسمى العقد (Nods)، ومن ثم إضافة (Block) بعد التحقق منها إلى السلسلة مقابل عمولة يحصل عليها من يفك تشفير هذه الكتلة عن طريق التخمين.

¹ زاخرة بني عامر، آلاء تحسين، مرجع سبق ذكره، ص . 04

4. الابتكار المدمر: أول من طور مصطلح الابتكار المدمر هو "كريستنسن" عام 1995 ، والذي استخدم لتوصيف تطوير المنتجات التي لا تسعى إلى تقليد المنتجات المهيمنة على قطاعات معينة، بل تقوم بتبني منتجات غالبا ما تكون أقل جودة ولكنها أقل كلفة وأكثر ملاءمة، أو التوسعي أسواق هامشية غير جذابة لا تلفت أنظار الكبار ولكن في نهاية المطاف تتمكن تلك المنتجات أو الشركات من سحب البساط والهيمنة على السوق وتدمير حتى الشركات العملاقة ذات الإرث والتاريخ، إذ توجد سمتان أساسيتان لهذا النوع من الابتكار:

- عدم التزامها بقواعد اللعب، هذا مما يجعلها أكثر مرونة في تبني المنتجات واختيار الأسواق غير المعتادة.
- قدرتها على تدمير الابتكارات والشركات المسيطرة بفضل ضآلة حجمها وتواضع مستواها مقارنة بالعملاقة مما يجعلها خفية ولا تشكل أي تهديد.¹

5. التكنولوجيا التنظيمية: تعرف التكنولوجيا التنظيمية أنها مصطلح واسع يستخدم لوصف التكنولوجيا والأدوات والموارد والمعرفة المختلفة التي تحتاجها المؤسسة الناجحة لتنظيم عملها. وتعرف أيضا أنها تقنية تساعد الشركات العاملة في صناعة الخدمات المالية على الالتزام بقواعد الامتثال المالي، إحدى الأولويات الرئيسية للتكنولوجيا التنظيمية هي أتمتة ورقمنة قواعد مكافحة غسيل الأموال والتي تهدف إلى تقليل الدخل المتحصل عليها بطريقة غير شرعية، وعمل تعرف على عميلك الذي يحدد ويتحقق من عملاء المؤسسات المالية لمنع الاحتيال.²

6. المعاملات المصرفية المفتوحة: إن الخدمات المصرفية المفتوحة المستخدمة كاسم مستعار للتوجهات هي نظام يوفر للمستخدم شبكة من بيانات المؤسسات المالية من خلال استخدام واجهات برمجة التطبيق (APIS)، وتحدد معايير الخدمات المصرفية المفتوحة كيفية إنشاء البيانات المالية ومشاركتها والوصول إليها، وتشمل المزايا سهولة أكبر في تحويل الأموال ومقارنة عروض المنتجات الإنشاء تجربة مصرفية تلي احتياجات كل مستخدم على أفضل وجه وبأقل تكلفة ممكنة. تشير المعاملات المصرفية المفتوحة إلى فكرة ناشئة في الخدمات المالية والتكنولوجيا المالية، والتي تنص على أن البنوك يجب أن تسمح لشركات طرف ثالث ببناء تطبيقات وخدمات باستخدام بيانات البنك وهو يشمل استخدام واجهات برمجة التطبيقات برموز تسمح لبرامج مالية مختلفة بالاتصال ببعضها البعض لإنشاء شبكة متصلة من المؤسسات المالية، ومقدمي الأطراف الثلاثة.³

7. العقود الذكية: تعرف أنها برامج أو تعليمات برمجية قائمة بذاتها تنفذ تلقائيا أحكام وشروط العقد دون الحاجة إلى التدخل البشري وقد اقترحت بالفعل في عام 1993، ويمكن أن تتضمن العقود الذكية جميع المعلومات حول شروط العقد وواجبات وحقوق الأطراف والرسوم وكافة العناصر التي ينبغي وجودها في العقد، بحيث يتم تنفيذ جميع الإجراءات تلقائيا دون اللجوء لخدمات الوسطاء⁴

¹ ندي مجد، ما هي التكنولوجيا التنظيمية، متوفرة على الموقع www.vapulur.com/ar تاريخ الاطلاع 15/04/2023 على الساعة 14:05

² مجد الأمين عيراش، مرجع سبق ذكره، ص 4

³ شريف مصباح أبو كرش، مرجع سبق ذكره، ص 1.

⁴ د زاهرة بني عامر، آلاء تحسين، مرجع سبق ذكره، ص 9.

خلاصة الفصل

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى الإطار المفاهيمي للتكنولوجيا المالية وذلك من خلال استعراضنا لنشأته ثم مفهومه، ثم عرجنا على خصائص التكنولوجيا المالية وتناولنا في المبحث الثاني شركات التكنولوجيا المالية. في المبحث الثالث سردنا تقنيات التكنولوجيا المالية من خلال عرض خدماتها والقطاعات الخاصة بها وكذلك تقنياتها المستحدثة.

الفصل الثاني: الإطار
المفاهيمي للشمول المالي

تمهيد

مع نمو القطاع المالي واحتلاله لدور هام في نمو اقتصاد الدول حظي الشمول المالي باهتمام متزايد من قبل أصحاب القرار المالي في العالم حيث تطورت مختلف الخدمات المالية والمصرفية بشكل مطرد وسريع وزاد انتشارها في مختلف الدول، فقد تم طرح العديد من المنتجات والخدمات المالية المبتكرة خاصة مع الازمة المالية العلمية سنة 2008 وقد انطلقت حملات التثقيف المالي من اجل نشر والتعريف بهذه المنتجات المبتكرة حديثا، وقد التزمت المؤسسات المالية المهتمة بهذا المجال بتسطير سياسات واستراتيجيات تسهل اوصول الخدمات المالية لجميع المتعاملين من مختلف شرائح واطياف المجتمع، كما قامت حكومات الدول المتقدمة والنامية سياسات تصب في صالح تعزيز الشمول المالي سيما مع ارتباط هذا الاخير بالاستقرار المالي ودعمت البحث في هذا المجال من اجل الرفع منه، وقد تبنت مجموعة العشرين للبنك العالمي الشمول المالي كمحور رئيسي في جدول التنمية العالمية، وقد اعتبر البنك العالمي تعميم الشمول المالي في جميع اوساط المجتمع وفآته وسيلة مباشرة للقضاء على الفقر والتحسين من ظروف المعيشة وتشجيع الاستثمارات الصغيرة وتحسين جودة الحيات خاصة في الدول الفقيرة.

هذا الفصل سوف نتطرق إلى التأصيل النظري للشمول المالي من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: ماهية الشمول المالي
- المبحث الثاني: أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه
- المبحث الثالث: متطلبات تعزيز الشمول المالي

المبحث الأول: ماهية الشمول المالي

الشمول المالي ورغم حداثة إلا أنه يتداول بصفة واسعة في الأوساط المهتمة بالشأن المالي، وهنا يتبادر إلينا السؤال عن ماهيته وفي هذا المبحث سنتطرق إلى دراسة ماهية الشمول المالي.

المطلب الأول: نشأة وتطور الشمول المالي

يعتبر الشمول المالي مفهوما حديث النشأة، ظهر مفهوم الشمول المالي (على عكس الاستبعاد أو الإقصاء المالي) لأول مرة عام 1993 في دراسة ليشون وثرقتن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة للخدمات المصرفية، وفي تسعينات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية، وفي سنة 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة. وازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008 من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع للخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، حيث تبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر وفي عام 2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي، البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية، مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبكرة كما أطلقت برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي من طرف المؤسسات العالمية مثل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ومؤسسة التمويل الدولية¹.

المطلب الثاني: تعريف الشمول المالي:

على الرغم من كون الشمول المالي موضوعا جديدا إلا انه هنالك العديد من التعاريف للشمول المالي ونذكر منها :

- عرف بنك الاحتياط الهندي 2006 الشمول المالي بأنه "تقديم الخدمات المصرفية بتكلفة معقولة إلى فئات واسعة من ذوي الدخل المنخفضة والمحرومة، والوصول غير المقيد إلى السلع والخدمات العامة هو شرط لا غنى عنه لمجتمع مثقف وكفؤ والخدمات العامة هو شرط لا غنى عنه لمجتمع مثقف وكفؤ، كما أن طبيعة الخدمات المصرفية هي في الصالح العام وتوفر الخدمات المصرفية والدفع لكافة أفراد المجتمع دون تمييز هدف رئيسي للسياسة العامة"².
- تعريف مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) ينص على أنه: "الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة"³.
- يقصد بالشمول المالي أن يتاح لكل فرد من أفراد المجتمع إمكانية الحصول على جميع الخدمات المالية التي تلي احتياجاته بسهولة ويسر وبأسعار ميسورة من خلال قنوات رسمية تتسم بالمسؤولية والاستدامة¹. يعرف البنك الدولي الشمول المالي

¹فضيل البشير ضيف، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 6، عدد 1، جامعة الجلفة، الجزائر، 2020، ص 474

²رشا عودة لفته، سالم عواد حسين، آليات وسياسات مقترحة لتوسيع قاعدة انتشار الشمول المالي وصولا للخدمة المالية في العراق، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة، مجلد 11، العدد 1، السنة 2019، ص 83

³نفس المرجع

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للشمول المالي

على أنه : إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلي احتياجاتهم المعاملات، المدفوعات، المدخرات، الائتمان والتأمين ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة².

● تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (oecd) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (infe) الشمول المالي بأنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين، وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تشمل النوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي .

● تعرفه المجموعة الاستثمارية لمساعدة الفقراء (cgap) بأنه وصول الأسر والشركات إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها بشكل فعال. ووجود تقديم تلك الخدمات بمسؤولية وبشكل مستدام في بيئة منظمة تنظيماً جيداً.³

من التعاريف السابقة يمكننا القول بأن الشمول المالي هو "إمكانية وصول كافة أفراد المجتمع للخدمات والمنتجات المالية بشكل سريع وسهل وبأسعار معقولة".

المطلب الثالث: أهمية الشمول المالي

يحظى الشمول المالي بأهمية بالغة في القطاع المالي، وسوف نذكر أهمية الشمول المالي كما يلي⁴:

1 تعزيز جهود التنمية الاقتصادية :

أثبتت العديد من الدراسات التطبيقية التي أجرتها مجموعة البنك الدولي وجود علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي، كما يرتبط عمق انتشار واستخدام الخدمات المالية بمستويات العدالة الاجتماعية في المجتمعات، بالإضافة للأثر الإيجابي على أسواق العمل، فعلى شبيل المثال، إن الوصول للتمويل الماكروي (تمويل المشاريع المتناهية الصغر) يزيد فرصة توظيف أشخاص من خارج عائلة صاحب المشروع بنسبة 50%، كما يسهم استخدام القنوات الالكترونية في دفع المعونات الاجتماعية إلى تخفيض تكلفتها على الحكومة بمستويات تقارب 80%، كما يسهم توسيع انتشار استخدام الخدمات المالية والوصول لها في انتقال المزيد من المنشآت الصغيرة من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي .

2 تعزيز استقرار النظام المالي :

إن زيادة استخدام السكان للخدمات المالية سيسهم بالتأكيد في تعزيز استقرار النظام المالي، وللتوضيح فإن مزيداً من الاستخدام للنظام المالي الرسمي سينوع من محفظة الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية مع تخفيف مستويات التركيز فيها وبما يقلل من

¹ حنان الطيب، الشمول المالي، صندوق النقد العربي، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 1، السنة 2020، ص 5

² آسيا سعدان، نصيرة محاجبة، واقع الشمول المالي في المغرب العربي دراسة مقارنة الجزائر، تونس والمغرب، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية الاجتماعية، مجلد 10، عدد 3 سبتمبر 2018، السنة العاشرة، ص 747. 748

³ فلاق صليحة، حمدي معمر، حفيفي صليحة، تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 7، العدد 4، البلد الجزائر، السنة 2019، ص 3

⁴ رشا عودة لفته، سالم عواد حسين، مرجع سابق الذكر، ص 84

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للشمول المالي

مخاطر هذه المؤسسات، كما يعزز هذا التنوع من استقرار النظام الاقتصادي للدول، حيث أن المودعين الكبار هم أول المنسحبين من النظام المالي الرسمي عند حدوث أي طارئ حيث أظهرت دراسة للبنك الدولي أن الدول ذات مستويات الشمول المالي الأكبر أقل عرضة لحدوث التقلبات السياسية .

3 تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم :

أظهرت الدراسات التي تبحث في فائدة توسيع انتشار الشمول المالي على مستوى الأفراد، أن تحسين قدرتهم على استخدام النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة، و الاستثمار في التعليم، بالإضافة لتحسين قدرتهم على إدارة مخاطرهم المالية امتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية .

4 أتمتة النظام المالي :

- يتطلب توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها المزيد من أتمتة هذه الخدمات وبما يجذب المزيد من المستخدمين مع الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات و الالكترونيات التي يشهدها العالم خلال القرن الواحد والعشرين، إن زيادة الاعتماد على الخدمات المالية الالكترونية خاصة فيما يتعلق بالمدفوعات سيفيد كل من المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية التي تقدم هذه الخدمات، بحيث تصل المدفوعات بسرعة أكبر وبتكلفة أقل، كما سيستفيد النظام المالي من خلال تحسين القدرة على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية والعمليات المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب، كما أن أتمتة المدفوعات المختلفة ستخلق فرصة لدخول المزيد من الأفراد في عداد مستخدمي النظام المالي الرسمي .

المبحث الثاني : أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه

لا بد وأن للشمول المالي عدة أبعاد و يقاس بالعديد من المؤشرات لمعرفة واقعه في دولة ما.

المطلب الأول : أبعاد الشمول المالي

يرى البنك الدولي أن الشمول المالي يشتمل على خمسة أبعاد¹:

البعد الأول : استخدام الحسابات المصرفية

- نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية مثل البنوك، ومكاتب البريد، ومؤسسات التمويل الصغرى
- العرض من الحسابات (شخصية أو تجارية)
- عدد المعاملات (الإيداع والسحب)
- طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية (مثل أجهزة الصراف الآلي، فروع البنك).

البعد الثاني : الادخار

- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية (مثل البنوك ومكاتب البريد وغيرها)
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام مؤسسة توفير غير رسمي أو أي شخص خارج الأسرة
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلاف ذلك (على سبيل المثال في المنزل) خلال 12 شهر الماضية

البعد الثالث : الاقتراض

- النسبة المئوية للبالغين الذين اقتترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية
- النسبة المئوية للبالغين الذين اقتترضوا في 12 شهر الماضية من مصادر تقليدية غير رسمية (بما في ذلك الاقتراض من الأسرة والأصدقاء)

البعد الرابع : المدفوعات²

- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في 12 شهر الماضية
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلال 12 شهر الماضية
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال في 12 شهر الماضية

البعد الخامس : التأمين

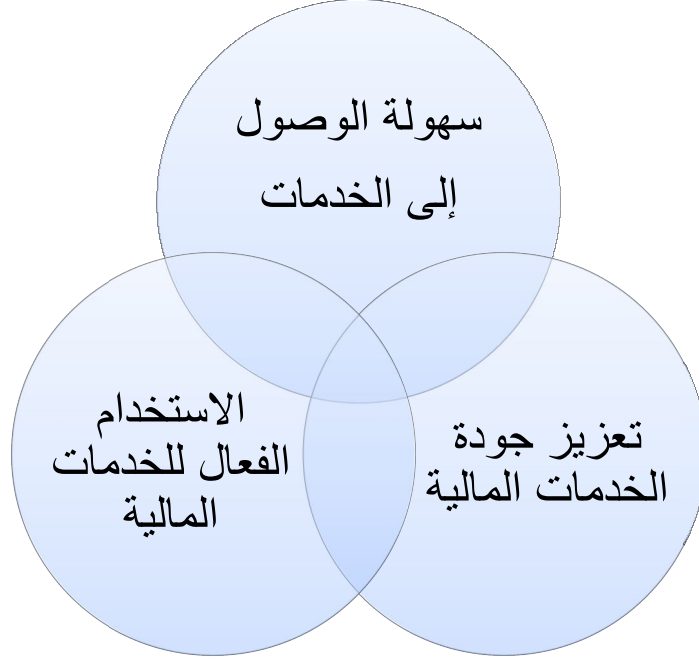
¹ كركار مليكة، الشمول المالي : هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10، العدد 3، جامعة علي الونيسي البليدة، الجزائر، السنة 2019، ص 365

² كركار مليكة، الشمول المالي : هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 366

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للشمول المالي

- النسبة المتوقعة للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم
- النسبة المتوقعة للبالغين الذين يعملون في الزراعة والغابات أو صيد الأسماك ويقومون بتأمين أنشطتهم (محاصيلهم ومواشيهم) ضد الكوارث الطبيعية (هطول الأمطار والعواصف)¹

الشكل رقم (07): أبعاد الشمول المالي



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعلومات السابقة.

المطلب الثاني : مؤشرات قياس الشمول المالي

إن قياس الشمول المالي يتم عن طريق قياس عدد من المؤشرات يمكن تقسيمها إلى

1. مؤشرات قياس الشمول المالي عالمياً:

1.1. المؤشر العالمي للشمول المالي (GLOBAL FINDEX):

مجموعة البيانات العالمية أو المؤشر العالمي (GLOBAL FINDEX) قاعدة بيانات عالمية تقوم بنشر مجموعة من البيانات و التقارير حول مختلف الأبحاث تم إطلاقها بمساهمة تمويلية من طرف مؤسسة Bil l & Melinda Gates

¹ محمد زيدان إبراهيم، شريف سعد الصعيدي، أثر تطبيق مقررات بازل 3 على قيمة البنك لتعزيز استقرار الشمول المالي (بالنظر على البنوك التجارية العاملة في مصر)، الأبعاد المحاسبية و المهنية للشمول المالي في إطار رؤية مصر 2030، المؤتمر العلمي الثاني لقسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة جامعة الإسكندرية في الفترة من 21/20 ديسمبر 2018، ص 577

² مولودي عبد الغاني، الابتكار في التكنولوجيا المالية ودوره في تطوير أداء المؤسسات المالية من خلال منظومة الشمول المالي دراسة عينة من المؤسسات المالية الجزائرية، الجزائر، السنة 2022، ص 49 / 51

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للشمول المالي

حيث تشتمل مجموعة بيانات حول الاقتراض، الدفع، الادخار وإرادة المخاطر ومختلف المعاملات المالية وما يتعلق بها من حسابات وشروطها ونسبها والتي تضمنها أحد تقاريرها الذي صدر سنة 2017 مشيراً إلى مؤشرات حديثة حول الوصول إلى الخدمات المالية سواء الرسمية منها أو غير ذلك وآلية استخدامها، مضيفاً على ذلك مؤشرات حول استخدام التكنولوجيا المالية والاستخدامات أو غير ذلك وآلية استخدامها، مضيفاً على ذلك مؤشرات حول استخدام التكنولوجيا المالية والاستخدامات الأخرى المرتبطة بها كالهواتف الذكية وشبكة الانترنت واستخداماتها في المعاملات المالية .

1.3. مؤشر المعرفة العالمي (GLOBAL KNOWLEDGE INDEX)

تم اعتماد هذا المؤشر من خلال برنامج مشترك بين مؤسسة مُجدد بن راشد آل مكتوم للمعرفة (MBR.F) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ويرمز له اختصاراً (GKI). حيث يعمل مؤشر المعرفة العالمي كأداة لرصد حالة المعارف في البلدان في المجالات الرئيسية بما في ذلك التعليم والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

يغطي 154 دولة و 232 مؤشراً، وكأهم المؤشرات القطاعية نجد :

- التعليم ما قبل الجامعي بنسبة 15%
- التعليم العالي بنسبة 15%
- اقتصاد بنسبة 15%
- البيئة التمكينية بنسبة 10%
- البحث والتطوير والإبداع بنسبة 15%
- معلومات وتكنولوجيا الاتصالات بنسبة 15%
- التقنية والمهنية بنسبة 15%
- التعليم والتدريب بنسبة 15%

يساعد مؤشر GKI في توجيه صانعي السيارات والباحثين والمجتمع المدني والقطاع الخاص أثناء قيامهم برعاية المجتمعات القائمة على المعرفة وسد الفجوات المعرفية .

2. مؤشر محو الأمية المالية (FINANCIAL LITERACY)

محو الأمية المالية هو امتلاك المهارات التي تتيح للأفراد اتخاذ قرارات ذكية بأموالهم . من واجبنا ألا ننخدع بكلمة محو الأمية فعلى الرغم من أن فهم الإحصائيات والحقائق المتعلقة بالمال أمر رائع، فإن إدراكنا لا يزال بعيد المدى عن محو الأمية المالية حقاً ولا يتم هذا حتى تتمكن من القيام بالأشياء الصحيحة بانتظام باستخدام المال الذي يؤدي إلى النتائج المالية الصحيحة.

يؤثر نقص المعرفة المالية على الناس في الاقتصادات المتقدمة وكذلك الناشئة أو الاقتصادات النامية. حيث تواجه الدول حول العالم مستهلكين لا يفهمون الأساسيات المالية. على الرغم من أن الثقافة المالية قد تختلف باختلاف مستويات التعليم والدخل، إلا أن بعض الأبحاث تظهر أن المستهلكين المتعلمين تعليماً عالياً وذوي الدخل المرتفع يمكن أن يكونوا جاهلين بالمسائل المالية مثلهم مثل المستهلكين الأقل تعليماً وذوي الدخل المنخفض

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للشمول المالي

3. مؤشرات قياس الشمول المالي من منظور الرابطة العالمية من أجل الاشتغال المالي¹: 3.3. مؤشرات قياس الوصول إلى الخدمات المالية:

- عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية
 - عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كم مربع
 - حسابات النقود الإلكترونية ومدى الترابط بين نقاط تقسيم الخدمة
 - النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل
- ### 2.3. مؤشرات قياس استخدام الخدمات المالية:

- معرفة نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم
- حسابات الائتمان المنتظم ويعتبر عدد حملة سياسة التأمين لكل 1000 من البالغين
- عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد
- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف
- النسب المتعلقة بعدد البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر، والمحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت، والبالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية
- نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات مالية رسمية وعددها فيما يخص امتلاكها لحسابات ودائع أو لاكتسابها لقروض قائمة

3.3. مؤشرات قياس جودة الخدمات المالية:²

- القدرة على تحمل التكاليف ومدى الشفافية في المعاملات
- مستوى حماية المستهلك خلال كل تعاملاته ودرجة الراحة والسهولة لإتمام المعاملات
- التثقيف المالي والمتعلق بمدى معرفة البالغين للمصطلحات المالية الأساسية
- المديونية معبرا عنها بنسبة المقترضين الذين يتأخرون أكثر من 30 يوم عن سداد القرض
- كيفية حل الأزمات المالية من قبل الزبائن لتنتهي بحساب نسب ومدى وجود العوائق الائتمانية

ومنه يمكن تلخيص مؤشرات الشمول المالي في الجدول التالي:³

الجدول رقم(04): مؤشرات الشمول المالي.

الوصول	
	-عدد نقاط الوصول لكل 10000 بالغ على مستوى الوطن
	-عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كم مربع
	-حسابات العملات الرقمية
	-النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون بوحدة إدارية

¹مولودي عبد الغاني، نفس المرجع، ص53/52

²جبلي هدى، قياس جودة الخدمة المصرفية دراسة حلة بنك البركة الجزائري، جامعة منتوري قسنطينة- الجزائر، السنة 2010، ص 73

³جبلي هدى، نفس المرجع، ص 74

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للشمول المالي

بنقطة وصول واحدة على الأقل	
-نسبة البالغين الحائزين لنوع واحد من الحسابات كحساب ودیعة منتظم -حسابات الائتمان المنتظم لكل 1000 بالغ -عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد -نسبة البالغين المستخدمين لحساب بنكي بشكل منتظم والمحتفظین بحساب بنكي خلال سنة على الأقل -نسبة الشركات التي لديها حسابات مالية رسمية	الاستخدام
-تحمل التكاليف وشفافية المعاملات -الحماية ومدى الراحة والسهولة في إتمام المعاملات -نسبة المقترضين المتأخرين عن السداد لمدة تفوق الشهر	الجودة

الجدول 1: مؤشرات قياس الشمول المالي من منظور الرابطة العالمية من أجل الاشتمال المالي من إعداد الطالبین بالاعتماد على المعلومات السابقة

المبحث الثالث: متطلبات تعزيز الشمول المالي

في سبيل وصول الدول إلى تحقيق الشمول المالي تواجهها العديد من التحديات والعقبات التي تحول بينها وبين تعزيز شمولها المالي

المطلب الأول: ركائز تعزيز الشمول المالي

يرتكز تعزيز الشمول المالي على ستة ركائز، أو أركان وهي¹:

¹ سهر مجد معتوق وآخرون، الشمول المالي، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 35، العدد 1، السنة 2018، ص 87/ 90

1. إمكانية الوصول للتسهيلات المصرفية

أن الركن الأول والأساسي للشمول المالي هو توسيع شبكة البنوك في الدولة للوصول إلى الشرائح السكانية المستبعدة مالياً، ويتم ذلك من خلال رسم خرائط لكل منطقة من مناطق الخدمة الفرعية SSA التي تلي احتياجات 1000-5000 أسرة بشكل يتيح لكل أسرة الوصول إلى الخدمات المصرفية خلال 5 كيلومترات. كما أن توفير أنظمة الدفع الرقمية يؤدي إلى توسيع الحسابات والخدمات المالية حيث أن صناعة المدفوعات التقليدية تتطلب تكاليف عالية واستثمارات كبيرة في البنية التحتية مما أدى إلى تركيز الأسواق وارتفاع رسوم الخدمات المالية، حيث أن توفير معظم خدمات الدفع التقليدية باستخدام البنية التحتية التقليدية مثل الفروع والوكلاء يؤدي إلى مزيد من التكاليف، كما أن تشغيل خدمات الدفع من قبل الشركات التي تتمتع بحصة كبيرة في السوق يؤدي إلى الحفاظ على مستوى عالي من الرسوم.

2. برنامج محو الأمية المالية

هناك حاجة إلى محو الأمية المالية أو كما يطلق عليه البعض التنقيف المالي في كلا من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء فتزايد عدد وتعقيد المنتجات المالية، واستمرار التحول في المسؤولية عن توفير الضمان الاجتماعي من الحكومات والمؤسسات المالية للأفراد أدى إلى زيادة الحاجة إلى زيادة المعرفة المالية. ومن هنا تأتي أهمية الركيزة الثانية للشمول المالي وهي إعداد الناس للتخطيط المالي والحصول على الائتمان حيث يجب أن يكون الناس على دراية بمزايا الوصول إلى النظام المالي الرسمي والمدخرات والائتمان وأهمية الدفع في الوقت المناسب وبناء تاريخي ائتماني جيد، وذلك لتمتد الخدمات المالية لمستوى أكثر شمولاً، حيث يعتبر محو الأمية المالية مهمة مساعدة لتعزيز الشمول المالي والتنمية المالية والاستقرار المالي.

3. توفير الحسابات المصرفية الأساسية¹

إن الركيزة الثالثة للشمول المالي هي توفير الحسابات المصرفية الأساسية لجميع المواطنين حيث يتيح الحساب المصرفي تلقي الأموال ودفع الفواتير فهو يساعد في الحصول على الأجور والمعاشات التقاعدية ومع ذلك قد يكون هناك أفراد لديهم حسابات مصرفية متعددة أو حسابات غير معلن عنها.

4. توفير الائتمان الجزئي

وفقاً للمجموعة الاستثمارية لمساعدة الفقراء CGAP فإن التمويل الجزئي هو توفير الخدمات المالية الأساسية للفقراء (ذوي الدخل المنخفض) الذين يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى الخدمات المصرفية، وبالنسبة للمفوضية الأوروبية فإن معنى الائتمان الجزئي ينفصل عن فكرة الفقر التي تتضمنها المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP فهو فرض يتم تقديمه لدعم تطوير العمل الحر والمشاريع الصغيرة التي لها آثار اقتصادية تتمثل في خلق أنشطة تولد دخل وخلق فرص عمل وتنمية المشاريع الصغيرة، وأثار اجتماعية تتمثل في الحد من الإقصاء الاجتماعي وزيادة الشمول المالي للأفراد، لذلك فإن توفير الائتمان الجزئي وإنشاء صندوق ضمان الائتمان لتغطية التخلف عن السداد في هذه الحسابات هو الركيزة الرابعة للشمول المالي.

¹ سهر مجد معتوق وآخرون، المرجع السابق نفسه، ص 90

5. توفير التأمين الجزئي

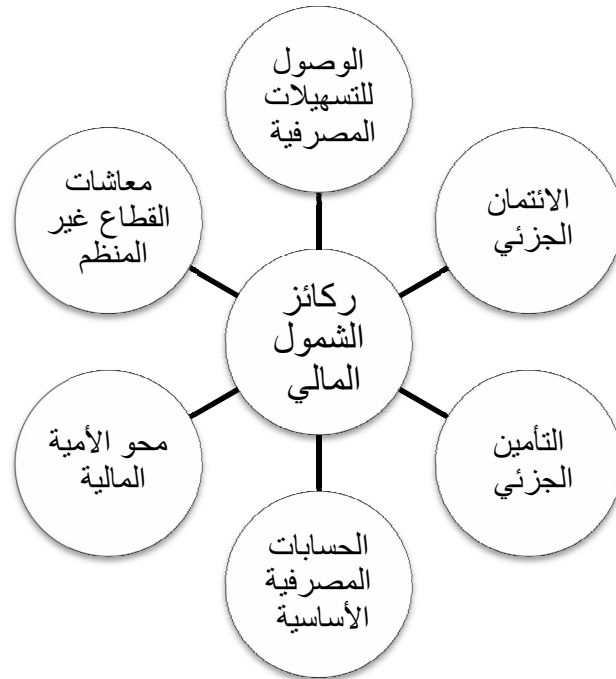
التأمين الجزئي هو حماية ذوي الدخل المنخفض من مخاطر محددة في مقابل مدفوعات لأقساط التأمين التي تتناسب مع احتمالات وتكلفة المخاطر التي تنطوي عليها فهو مناسب للأشخاص ذوي الدخل المنخفض يتسمون بالحياة في المناطق الريفية النائية والتي تتطلب قناة توزيع مختلفة لمنتجات التأمين، وغالبا ما تكون هذه الفئة غير ملمة بمنتجات التأمين لذلك تكون في حاجة إلى طرق مختلفة في التسويق، كما تكون المخاطر أكبر بالنسبة لمنخفضي الدخل عن الأفراد ذوي الدخل المرتفع.

6. برامج معاشات القطاع غير المنظم

إن الركيزة السادسة تتمثل في تأمين دخل لكبار السن وذلك لتشجيع العمال على الادخار للاستفادة منه عند كبر سنهم، وهو نظام معاشات تقاعدية مشترك بين الحكومة والأفراد.

1

الشكل رقم (08): ركائز الشمول المالي



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعطيات السابقة

المطلب الثاني : التحديات التي تعوق توسع الشمول المالي.

إن توسيع الشمول المالي تواجهه عدة تحديات، خصوصا في بلدان العالم الثالث والبلدان النامية، من أبرزها¹:

1. **ضعف مؤشر الكثافة المصرفية:** وعادة ما يقاس هذا المؤشر بعدد الفروع أو الوحدات لكل عشرة آلاف نسمة من السكان، وهناك بالطبع علاقة طردية وارتباط مباشر بين مؤشر الكثافة المصرفية والشمول المالي.
2. **ضعف الوعي والثقافة المصرفية:** والمرتبطة في كثير من الحالات بوجود معدلات مرتفعة من البطالة Unemployment، وبالتالي ضعف الدخل المتحققة لكثير من أفراد المجتمع، ومن ثم عدم تحقق وتوفير محددات ومقومات الشمول المالي.
3. **ارتفاع حجم الاقتصاد غير الرسمي:** بالنظر إلى أنه اقتصاد خفي Hidden Economy، فهو عادة ما يسعى دوما إلى العمل في الظل والخفاء، ولا يروق له بطبيعة الحال التعامل مع البنوك والجهات الرسمية، إذ إنه يعمل دوما على تجنب الدخل في معاملات مستندية أو ورقية، ربما تكشف عن هويته أو حجم تعاملاته.
4. **محدودية تحقيق الشمول المالي للمرأة:** حيث تشير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2017، إلى أن 65% فقط من النساء يملكن حسابات مصرفية مقابل 72% للرجال، وأن 56% من إجمالي البالغين الذين لا يملكون حسابات مصرفية هن من النساء، وعادة ما تزداد هذه النسبة في البلدان التي لا يوجد بها سوى نسبة صغيرة من البالغين الذين لا يملكون حسابات مصرفية كإندونيسيا والصين، وكذلك في البلدان التي تصل فيها هذه النسبة إلى النصف أو أكثر، مثل بنغلاديش وكولومبيا.
5. **ارتفاع معدلات الفقر والمرض:** على الرغم من الجهود الدولية المبذولة طيلة الخمسة والعشرين عاما الأخيرة بمعرفة البنك الدولي لمواجهة مشكلة الفقر المدقع، وأيضا على الرغم من انخفاض معدلات هذا النوع من الفقر على المستوى العالمي من 10,1% عام 2015 ليصل إلى 9,2% عام 2017، إلا أن هذه النسبة تعني أن هناك ما يقارب 690 مليون شخص يعيشون على أقل من 1,9 دولار للفرد يوميا.
6. **ارتفاع تكاليف تقديم الخدمات وزيادة المخاطر:** فعادة ما يتقدم الوسطاء الماليون Financial Intermediaries، وهم أولئك المسؤولون عن مواجهة مشكلات الأسواق المالية، والمتعلقة بعدم تناسق المعلومات وما يترتب على ذلك من صراعات الوكالات Agency بين المقرضين والمقترضين وللعمل على توفير نفقات التعاملات المالية Transaction Costs، بعاملين هامين ومتداخلين في آن واحد، وهما المخاطر والتكلفة Risks and Costs، فالوسيط المالي عادة ما يتحمل بتكاليف ثابتة مع كل معاملة وبالنسبة لكل عميل، مما يعني انخفاض التكاليف مع زيادة عدد أو حجم المعاملات.

¹ أشرف إبراهيم عطية، تعزيز الشمول المالي والتكنولوجيا المالية بين الفرص والتحديات عرض لتجربة الشمول المالي في مصر، المجلة الدولية للفقهاء والقضاء والتشريع، المجلد 2، العدد 2، السنة 2021، ص 383/379

المطلب الثالث: الآليات المقترحة لتوسيع قاعدة الشمول المالي

في سبيل توسيع قاعدة الشمول المالي يمكننا اقتراح عدد من الآليات التي يمكنها المساهمة في توسيعه، تتمثل هذه الآليات في:

- التوسع بإنشاء شبكة من مزودي الخدمات المالية بما يشمل فروع البنوك، وشركات الصرافة، ومكاتب البريد، بجانب زيادة عدد الصرافات الآلية هذه الشبكة تكون ممتدة لتغطي كافة المناطق الجغرافية والريفية والمناطق المحرومة من الخدمات المالية.
- التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية، عن طريق الهاتف المحمول، والشبكة الإلكترونية وإنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد، والمشروعات متناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة، بما يساعد المؤسسات المالية على تحديد قدرة العملاء على السداد ومن ثم اتخاذ قرارات منح التمويل على أسس سليمة.¹
- تطوير البنية التحتية الرقمية والحكومة الإلكترونية حيث تشمل البنية التحتية الرقمية توفر شبكة انترنت ذات تدفق عال منتشرة جغرافيا، والأجهزة الإلكترونية التي تستخدمها شركات التكنولوجيا المالية وشركات الاتصالات، وأنظمة الحماية المالية الضرورية لضمان أمن وسرية المعاملات المالية، وكل هذه التكنولوجيات يتم استيرادها، كما يتطلب استخدام الكثير من الخدمات المالية الرقمية توفر الهوية الرقمية، وهذا يتطلب وجود خدمات أكثر تطورا للحكومة الإلكترونية .
- التعليم المالي والذي يعتبر خطوة أساسية ومحورية نحو تحقيق الشمول المالي، كما أصبحت الثقافة المالية في العالم إجراء احترازي ومكمل رئيسي لسلوكيات القطاع المالي وبالتالي ضمان تحقيق الشمول المالي.²

الجدول رقم (05): معوقات الشمول المالي وحلولها المقترحة

توسيع شبكة مزودي الخدمات المالية	ضعف مؤشر الكثافة المصرفية
توسيع تقديم الخدمات المالية الرقمية	ارتفاع حجم الاقتصاد غير الرسمي
التعليم المالي	ضعف الوعي والثقافة المصرفية
تطوير البنية التحتية والرقمية للحكومة	ارتفاع تكاليف تقديم الخدمات المالية

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعلومات سابقة الذكر.

¹حنان الطيب، الشمول المالي، مرجع سابق، ص 14

²مكروود راوية، زعوان رقبة، واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه دراسة حالة الجزائر 2011-2020، الجزائر، 2021/2020، ص 66

خلاصة الفصل

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى الإطار المفاهيمي للشمول المالي وذلك من خلال استعراضنا لنشأته ثم مفهومه الذي يعني إمكانية وصول كافة أفراد المجتمع للخدمات والمنتجات المالية بشكل سريع وسهل وبأسعار معقولة، ثم عرجنا على أهمية الشمول المالي وتناولنا في المبحث الثاني أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه. في المبحث الثالث سردنا ركائز تعزيز الشمول المالي ثم التحديات التي تعوق توسيعه وقدمنا بعض الآليات المساعدة في توسيع قاعدة الشمول المالي.

الفصل الثالث: دور التكنولوجيا المالية في تعزيز

الشمول المالي تجارب بعض الدول الرائدة

تمهيد

مع التطور المتسارع للتكنولوجيا المالية تفاوتت الدول في تبنيها من أجل الرفع من مستوى الشمول المالي لديها، فتعتبر دول جنوب شرق آسيا عموماً من الدول الأكثر تبنيًا للتكنولوجيا المالية إلى جانب دول الخليج العربي وبعض الدول في القارة السمراء التي قطعت شوطاً لا بأس به في تحقيق الشمول المالي، في هذا الفصل سنحاول استعراض بعض التجارب الرائدة في المجال كما سوف نستعرض واقع التكنولوجيا المالية والشمول المالي في الجزائر من خلال ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: تجارب الدول المتقدمة
- المبحث الثاني: تجارب دول عربية وإفريقية
- المبحث الثالث: الشمول المالي في الجزائر وسبل تعزيزه في ظل التكنولوجيا المالية

المبحث الأول: تجارب الدول المتقدمة

تعتبر دول جنوب شرق آسيا من الدول الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية إذ تحتل مراتب متقدمة دوليا في هذا المجال وسوف نستعرض بعض هذه التجارب كما يلي

- **المطلب الأول:** تجربة الصين
- **المطلب الثاني:** تجربة الهند
- **المطلب الثالث:** تجربة ماليزيا

المطلب الأول: تجربة الصين

لقد شهدت الصين تطورا كبيرا في مجال الشمول المالي حيث يتجلى هذا من خلال¹ :

1. **تزايد المدفوعات الرقمية في المناطق الريفية:** أدى الدفع الرقمي إلى تحسين إمكانية الوصول إلى الشمول المالي في الصين بشكل كبير في المناطق الريفية من خلال استكمال الوصول المادي والقضاء على القيود الجغرافية للخدمات المالية، وكذا تعزيز الدفع الرقمي للمؤسسات المالية غير المصرفية علاوة على ذلك، كان معدل نمو الدفع الرقمي في المناطق الريفية الصينية أعلى بشكل ملحوظ منه في المناطق الحضرية. وفقا لبنك الادخار البريدي الصيني، فإن عدد المدفوعات الرقمية في المناطق الريفية، بما في ذلك عبر الإنترنت ومدفوعات المحمول تطور من 160 مليار إلى 309 مليار خلال 2017-2018، بالقرب من مبلغ المناطق الحضرية.
2. **توسيع البنية التحتية للشمول المالي في المناطق الريفية:** تعمل الصين على تقوية البنية التحتية بشكل متزايد لنشر هذه التقنيات نحو الشمول المالي، حيث أفاد بنك الشعب الصيني أن أكثر من 90% من القرى لديها بالفعل أجهزة صراف آلي أو أجهزة نقاط بيع POS من خلال تجار التجزئة أو المؤسسات المالية غير المصرفية التي تمكن سكان الريف من سحب النقود. تعد الأنماط الرقمية للشمول المالي واعدة أيضا. أكثر من 95% من سكان الصين عبر الإنترنت البالغ عددهم 731 مليون يستخدمون الإنترنت من الأجهزة المحمولة خاصة الهواتف، حيث يقدر أن 66% من الأسر الريفية في الصين لديها هاتف ذكي واحد على الأقل. على هذا النحو، فإن خطة الشمول المالي الحكومية للفترة 2016-2020 تشجع صراحة التقنيات الرقمية
3. **استهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تسعى البنوك في الصين إلى الاستفادة من منصات التكنولوجيا والبيانات على الإنترنت لاستهداف الشركات الصغيرة والمتوسطة والأفراد. على سبيل المثال، لدى WeBank منتج من القروض الصغيرة يستهدف كل منهما الأفراد والشركات الصغيرة و متناهية الصغر، بحد إقراض يصل إلى 300000 يوان صيني أو 43000 دولار و 3 مليون يوان أو 430000 دولار. في نهاية 2019 امتلك كل من WeBank و MyBank، بصفتها بنوك الإنترنت الرائدة في الصين، أصولا إجمالية قدرها 42 مليار دولار أمريكي و 10 مليار دولار أمريكي على التوالي، مما جعل بنوك الإنترنت تساهم بشكل كبير في الشمول المالي من خلال عروض منتجات أكثر تنوعا وأدوات مخاطر دقيقة.

¹يسعد عبد الرحمن وآخرون ، التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز درجة الشمول المالي تجربة الصين نموذجا، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمت، الجزائر، المجلد 4، العدد1، السنة 2023، ص189

4. الاعتماد على نموذج P2P في عمليات الدفع والاقراض: تحول رواد الأعمال الماليون في الصين إلى التقنيات الجديدة لا سيما البرامج والمنصات الرقمية- كوسيلة أكثر كفاءة لتقديم الخدمات المالية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة. تشمل الأشكال الشائعة بشكل متزايد من "التكنولوجيا المالية" المدفوعات عبر الهواتف المحمول، والتحويلات المالية، والإقراض عبر الإنترنت، والتمويل الجماعي. يمثل النمو الهائل لمنصات نظير لنظير P2P منذ عام 2007 استجابة سوقية ديناميكية بشكل خاص لفجوة التمويل التي يواجهها الأفراد ورجال الأعمال

عوامل تطور التكنولوجيا المالية في الصين

تعتبر الصين من الدول الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية ويعزا ذلك إلى مجموعة من العوامل نذكر منها¹:

1. امتلاك تكنولوجيا رقمية هائلة: تمتلك الصين أكبر الشركات المنتجة للخدمات المالية الرقمية والذكية التي مكنتها من التربع على عرش الابتكار حيث تعتبر شركة AntFinancilCompany أكبر شركة للتكنولوجيا المالية في الصين وهي شركة تابعة لشركة علي بابا، والتي قدرت قيمتها بـ 14 مليار دولار في عام 2019. وتعتبر حجر الزاوية في نظام الائتمان الاجتماعي الجديد في الصين، وتوفر مجموعة واسعة من الخدمات المالية.
2. البيانات الضخمة: تتحول الصين ببطء إلى نظام اقتصادي غير نقدي بسبب النمو السريع في المدفوعات عبر الهواتف المحمول من خلال تطبيقات مثل Alipay و WeChatPay. حيث تستخدم هذه الطريقة للدفع على نطاق واسع في الصين في المطاعم ووسائل النقل العام. من خلال هذه التطبيقات تحصل الشركات على الكثير من البيانات.
3. الذكاء الاصطناعي: الذكاء الاصطناعي يستخدم في عدة طرق في الصناعة المالية في الصين. على سبيل المثال بدأ بنك PingAn باستخدام الذكاء الاصطناعي كجزء من خدمة العملاء الخاصة بها، من خلال تطبيق تقنيات معالجة اللغة. تستخدم منصات التسوق عبر الإنترنت مثل تاوباو الذكاء الاصطناعي وتعدّين البيانات معا للتنبؤ بسلوك العملاء. وبناء على هذه المعلومات تم إدخال منتجات جديدة لهم.
4. سهولة الوصول إلى البيانات: تستفيد FinTech من شركات الخدمات عبر الإنترنت وسهولة الوصول إلى البيانات في الصين. وفي الوقت الحاضر فإن الصين لديها أكبر صناعة للتجارة الالكترونية في العالم. وعلاوة على ذلك، بالمقارنة مع المستهلكين الذين ولدوا في السبعينيات والثمانينيات، فإن جيل الشباب أكثر استعدادا لإنفاق الأموال مقارنة بالأجيال التي سبقتهم. بدلا من توفير أكبر قدر ممكن فإن الجيل الحالي يقترض المزيد من المال، ويمكنهم استخدام هواتفهم الذكية للقيام بذلك. وقد أدى هذا إلى ازدهار سوق القروض الصغيرة عبر الإنترنت
5. قاعدة كبيرة من المستخدمين وتنوع المنتجات: الصين لديها عدد كبير من المستخدمين بسبب عدد سكانها الكبير. وعلاوة على ذلك، فإن التكنولوجيا المالية في الصين لديها تطبيق واسع النطاق لتكنولوجيا الهواتف المحمول مقارنة ببعض البلدان الأخرى. حيث تستخدم التكنولوجيا المالية في جميع القطاعات المالية الرئيسية الستة في الصين: الدفع والإقراض والتجزئة والبنوك والتأمين وإدارة الثروات والتجارة. في المقابل تركز التكنولوجيا المالية الأمريكية على التداول عالي التردد وبعض الأسواق الرأسية. يركز مقدمو الخدمات في السوق الرأسية على سلع وخدمات محددة التي تلي احتياجات مجموعة عملاء متخصصة.

¹ يسعد عبد الرحمان وآخرون، نفس المرجع، ص 192

6. تشجيع الحكومة على الابتكار: تشجع الحكومة الصينية جميع أنواع الابتكار المالي بينما تضع حكومات العديد من الدول الغربية سياسات تقييدية على استخدام الصناعات المالية للتكنولوجيا الجديدة. خاصة بعد استخدام المشتقات المالية، الذي أدى جزئياً إلى الأزمة المالية في 2008، كانت الحكومات حذرة من الابتكار المالي. رغم ذلك تقوم الصين بالجمع بين الدعم الحكومي للشمول المالي وريادة الأعمال الخاصة في مجال التكنولوجيا المالية .

المطلب الثاني: تجربة الهند

لقد طبقت الهند سياسات إصلاحية للنهوض بالشمول المالي في البلد من خلال التركيز على التكنولوجيا المالية ، ويتجلى واقع التكنولوجيا المالية في الهند من خلال¹:

- سوق التكنولوجيا المالية في الهند تعتبر من أسرع أسواق التكنولوجيا المالية نمواً في العالم، واليوم يوجد أكثر من 2100 شركة تكنولوجيا مالية في الهند.
- من المقرر أن تنمو قيمة معاملات التكنولوجيا المالية من 66مليار دولار في 2019 إلى 138 دولار سنة 2023، في ظل سعر صرف 20%
- شهدت صناعة التكنولوجيا المالية المحلية استثمارات تراكمية بلغت أكثر من 10 مليار دولار منذ 2016
- يضم النظام الايكولوجي للتكنولوجيا المالية الهندية مجموعة واسعة من المجالات من بينها المدفوعات، الإقراض، التكنولوجيا الصحية، إدارة الشؤون المالية الشخصية، التأمين التقني، التنظيم التقني

تعتمد الإستراتيجية الهندية لتعزيز الشمول المالي على²:

1. حصول الجميع على الخدمات المالية :

- من خلال تشجيع اعتماد المدفوعات الرقمية وقبولها، إشراك المواطنين في النظام المالي الرسمي
- زيادة التوعية بالمنافذ المصرفية للمصارف التجارية المقررة
- التحرك نحو هيكل رقمي قائم على موافقة الزبائن بشكل دائم
- توفير إمكانية الوصول المصرفي إلى كل قرية تقع في دائرة نصف قطرها 5 كلم بحلول مارس 2026

2. التنسيق الفعال:

- يمكن التشديد على دور التنسيق الفعال على مر السنين، والتي انتقل فيها الشمول المالي من نموذج يقوده المصرف إلى نهج يقوده أصحاب المصلحة المتعددون، مع ظهور دور مقدمي الخدمات وشركات التكنولوجيا المالية، بوصفهم أطراف مهمة في السعي لتحقيق الشمول المالي
- ينبغي أن يكون هناك تنسيق مستمر بين أصحاب المصلحة الرئيسيين والحكومة ومقدمي الخدمات المالية والجهات التنظيمية ومعاهد التدريب على المهارات للتأكد من أن الزبائن قادرين على استخدام الخدمات بطريقة مستدامة

3. حماية العملاء وإعادة التنظيم:

- إنشاء بوابة لتيسير التنسيق بين الهيئات من اجل إصلاح تظلم العملاء

¹قيمش خولة، تطور التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي دراسة حالة الهند، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجنت، المجلد4، العدد1، السنة 2023،ص335

²قيمش خولة، نفس المرجع، ص341/339

الفصل الثالث: دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي تجارب بعض الدول الرائدة

- تعزيز آلية معالجة مظالم الداخلية لمقدمي الخدمات المالية من أجل الفعالية والاستجابة السريعة في الوقت المناسب
 - تشغيل خط هاتفي مجاني مشترك للرد على الاستفسارات المتعلقة بمظالم العملاء
4. محور الأمية المالية وتعزيز التعليم:¹
- وضع نماذج لمحو الأمية المالية من خلال المركز الوطني للتعليم المالي
 - ينبغي أن تكون هذه النماذج ذات توجه محدد للجمهور المستهدف
 - التركيز على محور الأمية المالية إلى جانب محور الأمية المفاهيمية التي تجعل الزبائن يفهمون ليس فقط ما هو منتج بل أيضا تساعدهم في استخدام المنتج عن طريق الأكشاك الرقمية وتطبيقات الهاتف
 - توسيع نطاق مراكز محور الأمية المالية في كل منطقة من البلد بحلول مارس 2024
5. الحصول على سبل العيش وتنمية المهارات:
- الأخذ بعين الاعتبار أهمية التملك لأصحاب المشاريع الصغيرة الذين تم تضمينهم ماليا حديثا في إطار العمل بالمنهج القائم على تقارب الجهود في المجتمع المدني، لزيادة وعيهم حول محور الأمية المالية والمهارات الإدارية والائتمان
6. توفير باقة أساسية من الخدمات المالية:
- ضمان التنفيذ الفعال للخدمات المالية عن طريق الاستفادة من تطورات التكنولوجيا المالية

¹ فيميش خولة، مرجع سبق ذكره، ص 341.

المطلب الثالث: تجربة ماليزيا:

لقد شهدت ماليزيا تطورا كبيرا في مجال الشمول المالي عبر عملها على تعزيز وتبني التكنولوجيا المالية في البلد والتي شهدت تطورا ملحوظا بلغ 75 مليون دولار من الاستثمارات سنة 2017 بزيادة 15 مرة على أساس سنوي ويتجلى هذا من خلال¹:

• تطور عدد شركات التكنولوجيا المالية في ماليزيا:

لقد ارتفع العدد الإجمالي لشركات التكنولوجيا المالية في البلد من 93 شركة في عام 2017 إلى 166 شركة في 2018، في حين وصل إلى 233 شركة في 2020، مما يظهر الجدية و الرغبة لدى الحكومة الماليزية للمنافسة على أن تصبح أكبر مركز تقني ومالي في المنطقة

• حجم المعاملات :

عرفت القيمة الإجمالية لحجم المعاملات في ماليزيا ارتفاعا مستمرا إذ تضاعفت قيمة معاملات التمويل البديل من 9 مليون دولار في 2017 إلى 18 مليون في 2021، ويتوقع أن يصل إلى 26 مليون دولار عام 2025، كما بلغ الاستثمار الرقمي 1.551 مليون دولار في 2021 بعد أن كان في 2017 يقدر بـ 270 مليون دولار ويتوقع أن يبلغ 3.024 مليون دولار في سنة 2025

• قيمة معاملات شركات التكنولوجيا المالية في ماليزيا:

لقد ارتفع متوسط قيمة معاملات عمليات التمويل البديل لكل مستخدم من 25.398 مليون دولار عام 2017 إلى 29.658 مليون دولار في 2021، وهو ما يبرز الإقبال على التقنيات الحديثة وبداية القبول والثقة من قبل المتعاملين، كما ارتفعت قيمة الإقراض البديل من 651 مليون دولار في سنة 2017 إلى 689 مليون دولار في 2021 مع توقعات ببلوغها 711 مليون دولار في 2025.

كل هذه المؤشرات تدل على زيادة معدلات نمو الشركات التكنولوجيا المالية والتقنيات خاصة في القطاع المالي والمصرفي في ماليزيا

¹قوجيل مَجْد، طيبة عبد العزيز، التكنولوجيا المالية ودورها في دعم القطاع المالي و المصرفي بدول جنوب شرق اسيا ماليزيا نموذجا، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 9، العدد 1، السنة 2022 ص 515/517

المبحث الثاني: تجارب دول عربية وإفريقية:

تعتبر التكنولوجيا المالية عنصر هام في تحقيق الشمول المالي لذا تسعى الدول العربية والإفريقية إلى توسيعها بنسب متفاوتة نظرا لظروف هذه الدول لذا نستعرض بعض هذه التجارب

● **المطلب الأول:** تجربة السعودية

● **المطلب الثاني:** تجربة الإمارات

● **المطلب الثالث:** تجربة غانا

المطلب الأول: التجربة السعودية

تسعى المملكة العربية السعودية إلى تعزيز صناعة التكنولوجيا المالية وفق خطة المملكة 2030 للتنمية، ويتضح هذا من خلال:¹

- النمو المطرد لقطاع التكنولوجيا المالية في السنوات القليلة الماضية من 10 شركات ناشئة مسجلة سنة 2018 إلى 155 شركة في عام 2020
- تحقيق الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية ما يقرب من 130 مليون دولار مقارنة بـ 23 مليون دولار في بين 2020/2015
- استحداث مبادرة FintechSaudi في 2018 من قبل البنك المركزي السعودي لتسهيل الترخيص للشركات الناشئة وربط رواد الأعمال بالمستثمرين ومقدمي الخدمات والبنوك
- دخول البنك المركزي السعودي في شراكة مع هيئة سوق أسواق المال في المملكة والتي لعبت دورا محوريا في توفير التمويل الاستثماري للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية

كما تسعى السعودية للاستفادة من التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في المملكة من خلال²:

1. تشجيع الانفتاح المصرفي والشمولية:

إن مستويات الشمول المالي في المملكة العربية السعودية لاتزال منخفضة وهذا يرجع بالأصل لطبيعة المجتمع السعودي المحافظ، كما تتسم بأن لديها واحدة من أكثر الممارسات المصرفية سرية في العالم، صرح مركز FintechSaudi أن من بين أهدافهم هو إجبار البنوك السعودية على أن تكون أكثر انفتاحا ومشاركة البيانات حول أنشطتها على نطاق أوسع، وهذا بدوره سيمكن الفئات ذات التمثيل المنخفض في الدولة أو المستبعدين ماليا من الوصول إلى الخدمات المصرفية بسهولة

2. التحول نحو الخدمات المالية الرقمية:

- أكد أكثر من 66% من كبار المسؤولين التنفيذيين في البنوك أن التكنولوجيا المالية غيرت المنتجات والخدمات المصرفية الرئيسية كالمحافظ الإلكترونية والمدفوعات عبر الهاتف المحمول

¹ محمد أمين زاويخ، محمد يونس، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي تجربة المملكة العربية السعودية، دفتر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد 1، السنة 2022، ص 760/759

² محمد أمين زاويخ، محمد يونس، نفس المرجع، ص 764/761

الفصل الثالث: دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي تجارب بعض الدول الرائدة

- من المتوقع أن تستحوذ المدفوعات الرقمية على نصيب الأسد من سوق التكنولوجيا المالية بقيمة تقارب 8 مليار دولار من قيمة المعاملات بحلول نهاية 2022
 - من المتوقع أن يصل عدد العملاء النشطين لخدمات الدفع عبر الانترنت وحدها 5 ملايين مستخدم في عام 2025
 - من المتوقع أن يصل متوسط قيمة المعاملات لكل عميل إلى 35 ألف دولار في عام 2022
3. تعزيز التكنولوجيا المالية في ظل جائحة كورونا:

في أعقاب أزمة جائحة كورونا برزت أهمية التكنولوجيا المالية في القطاعين المالي والمصرفي وقد أوضح التقرير السنوي لمركز FintechSaudi أن سنتي 2020/2019 كانت محورية في مجال التقنية المالية في المملكة العربية السعودية، حيث تم إصدار قوانين تنظيمية جديدة كقانون المدفوعات واللوائح المنظمة لشركات التمويل الأصغر والبنوك الرقمية، كما تم إحراز تقدم كبير في قطاع المدفوعات فتم إنشاء شركة المدفوعات السعودية في 2019/11، بالإضافة إلى صندوق الرياض تقنية وهو صندوق استثماري مغلق يستثمر في رأس المال الجريء ويحظى بدعم كبرى المنظمات الاستثمارية في المملكة التي تستثمر في تقنية المعلومات والطاقة المستدامة، كذلك أطلق مركز فنتك السعودية عددا من المبادرات لدعم قطاع التكنولوجيا المالية

4. تعزيز التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي الإسلامي :

أطلقت العديد من المصارف في المملكة مبادرات للحاق بركب التكنولوجيا المالية الإسلامية فأطلقت بعض البنوك منصات رقمية مثل الراجحي أعمال، الراجحي تكافل، الراجحي أسهم لبنك الراجحي، واعتمد البعض مجموعة من القنوات الرقمية كتطبيقات مخصصة للعملاء لإنجاز مختلف العمليات المصرفية، كما تم استحداث العديد من النوافذ الإلكترونية التي توفر مجموعة من الخدمات الرقمية كخدمات الحسابات، البطاقات الائتمانية وخدمات تحويل الأموال وغيرها

المطلب الثاني: تجربة الإمارات العربية المتحدة

لقد حققت دولة الإمارات تقدما كبيرا في مستوى الشمول المالي إذ تعتبر الدولة الأولى على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وذلك عن خلال:¹

1. امتلاك البالغين فوق 15 سنة لحسابات مالية مصرفية:

حيث تعتبر الإمارات الرائدة في مجال الشمول المالي على الصعيد العربي وواحدة من التجارب الناجحة على المستوى العالمي، بتحقيقها مستويات مرتفعة حسب مؤشر امتلاك البالغين فوق سن 15 عاما للحسابات المصرفية فمن حوالي 60% سنة 2011 إلى 84% سنة 2014 و88% سنة 2017 وهي نسب كبيرة مقارنة بالمتوسط العالمي ب62% و69% تواليا. كما يلاحظ ارتفاع ملكية الحسابات بين النساء بشكل كبير من 47% سنة 2011 إلى 76% سنة 2017 وهو ما يعني تضيق الفجوة بين الجنسين من 22 نقطة مئوية سنة 2011 إلى 17 نقطة مئوية. ورغم استمرار الفجوة بين الأغنياء و الفقراء في الوصول إلى الخدمات المالية من خلال ملكية الحسابات المصرفية فقد شهدت تطورا ملحوظا، حيث تقلصت الفجوة إلى 9% مع نهاية 2017 مقارنة ب 12% سنة 2011

¹بملولي مراد، أمير سعيد شعبان، واقع الشمول المالي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الناجحة الإمارات غانا أنموذجا، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 8، العدد 2، السنة 2022، ص 281/278

2. الادخار في المؤسسات المالية الرسمية:

قياس نسبة الأفراد البالغين فوق سن 15 سنة الذين قاموا بالادخار في المؤسسات المالية الرسمية خلال الأشهر 12 الأخيرة حيث يلاحظ ارتفاع نسبة المدخرين في الإمارات من 19% سنة 2011 إلى 32% سنة 2014 لتشهد بعد ذلك انخفاض ملحوظ سنة 2017 بنسبة قدرت بحوالي 29%، إلا أنها تبقى نسب مرتفعة مقارنة بالمتوسط العالمي الذي قدر ب 27% سنة 2017

3. ملكية بطاقات الائتمان و الإقراض من المؤسسات المالية الرسمية:

في دراسة لنسبة البالغين 15 عام المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية أو باستخدام بطاقة الائتمان شهدت الإمارات تطورا ملحوظا حيث ارتفعت من 39% سنة 2014 إلى 46% سنة 2017. بفارق كبير عن نسبة الاقتراض من الأصدقاء و العائلة قدر بحوالي 20% كما شهدت تطورا كبيرا في ملكية الأفراد البالغين لبطاقات الائتمان بنسبة 45% سنة 2017 أي بفارق 27% عن المتوسط العالمي.

4. المدفوعات الرقمية واستخدام حسابات الهاتف النقال:

شهدت الإمارات تطورا في مجال المدفوعات الرقمية حيث ارتفعت نسبة البالغين الذين قانوا بمدفوعات رقمية خلال 12 شهر الأخيرة من 68% سنة 2014 إلى 76% سنة 2017 وهي نسب مرتفعة مقارنة بالمتوسط العالمي. أما إحصائيات استخدام الهواتف المحمولة في الوصول إلى الحسابات المصرفية الرسمية فتشير إلى مدى مستوى الوعي والتثقيف المالي، ويعكس تطور البنية التحتية للتكنولوجيا المالية في البلد سرعة انتشار حسابات الهاتف المحمول واستخدامها في الدفع الرقمي حيث بلغت 47% مع العلم أن المتوسط العالمي 25%

5. هيكلية قطاع الخدمات المالية والمصرفية في الإمارات العربية المتحدة :

يبلغ عدد المصارف التجارية العاملة في الإمارات 49 مصيفا تدير شبكة واسعة من الفروع تضم 959 فرعا تشمل 23 مصيفا محليا و 6 مصارف خليجية و 20 مصيفا أجنبية، بالإضافة إلى مصرفين للاستثمار و 7 مصارف أعمال. ارتفع عدد المصارف المحلية الـ 23 من 869 فرعا في 2014 إلى 874 فرعا في الفصل الأول من سنة 2016.

مبادرات الإمارات لتعزيز الشمول المالي:

لقد أطلقت الإمارات عدة مبادرات تسعى من خلالها لتعزيز الشمول المالي في البلد تتمثل أهمها في¹:

➤ الدرهم الإلكتروني:

- نظام الدفع المتكامل للبطاقات المدفوعة مسبقا والبطاقات الائتمانية
- نقاط البيع عبر الانترنت والتجارة الالكترونية
- البطاقات الورقية
- التحويل والحسم المباشر من الحسابات البنكية

¹ بوسعيدة مراد، تحرير تجارة الخدمات المالية في التجارة الدولية ودوره في تعزيز التنافسية التجارية الدولية دراسة مقارنة بين الإمارات والجزائر في الفترة 2004/2014، جامعة ورقلة، الجزائر، السنة 2016، ص 47

- الدفع بواسطة الهاتف النقال
 - الدفع بواسطة الأكشاك الإلكترونية
 - الدفع بواسطة المحفظة الإلكترونية الافتراضية
- محفظة الإمارات الرقمية:¹

أنشئت كحل لاستبدال الأموال النقدية وهي تمكن من إتمام المدفوعات والتحويلات المالية باستخدام الهواتف الذكية و الأجهزة النقالة الأخرى وتدعم بذلك مبادرة الحكومة الذكية في الإمارات العربية المتحدة. تجمع المنصة 16 مصرفاً في الإمارات وبهذا تمهد الطريق للتعاملات المالية غير النقدية من الصرف والحوالات وادخار المال لجميع المقيمين والعاملين. لا تتطلب محفظة الإمارات الرقمية حساباً مصرفياً وهذا ما مثل حلاً مثالياً للسكان ويدعم هدف الصرف المركزي لتخفيض تداول النقد وإزالته في النهاية وتقلل المخاطر المالية والاحتيايل .

¹ مجلوي مراد، أعمار سعيد شعبان، نفس المرجع، ص 281

المطلب الثالث: تجربة غانا

شهدت مؤشرات الشمول المالي في غانا تطورا كبيرا في مجال الخدمات المالية الرقمية والتي انعكست إيجابيا على مؤشر الشمول المالي وأضحت تجربة رائدة على المستوى الإفريقي، حيث تشير الأرقام والإحصائيات إلى:¹

- نسبة البالغين 15 سنة البالغين المالكين لحسابات مصرفية تطورا كبيرا منذ سنة 2011 أين بلغت النسبة 27% لتستمر في الارتفاع إلى حوالي 54% سنة 2017 وهذا ما ساهم في تعزيز الشمول المالي في غانا.
- أظهرت بيانات البنك الدولي أن نسبة الأفراد المدخرين في غانا شهدت ارتفاعا من 16% في 2011 إلى 19% سنة 2014

تعتبر دولة غانا الثانية بعد كينيا في سوق الخدمات المصرفية، شهد البنك الدولي أمحا سوق رأس المال عبر الهاتف المحمول الأسرع نموا في إفريقيا في السنوات الخمس الماضية مما زاد بشكل كبير من الشمول المالي للمجتمعات المحرومة. وفقا للملخص البيانات الاقتصادية والمالية الذي نشره بنك غانا في مارس 2021 ارتفع عدد حسابات الأموال عبر الهاتف المحمول النشطة من 14.7 مليون في فبراير 2020 إلى 17.5 مليون غني فبراير 2021، بينما ارتفع عدد الوكلاء النشطين من 235000 إلى 465000، الأمر الذي زاد من نسبة الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية في غانا وسد فجوة الشمول المالي، وارتفع العدد الإجمالي للمعاملات المالية عبر الهاتف المحمول شهريا من 193 مليون في فبراير 2020 إلى 295 مليون في فبراير 2021، في حين ارتفع إجمالي قيمتها من 5 مليارات دولار شهريا في فبراير 2020 إلى 11.5 مليار دولار شهريا في فبراير 2021، والفاعل المؤسس هو البنك المركزي الغاني (بنك غانا) الذي ينظم الأنشطة المالية من خلال توفير التوجيهات السياسية والتنظيمية للتخفيف من المخاطر النظامية وتحقيق الشمول المالي.²

¹ هويدا محرز، فجوة الشمول المالي في إفريقيا غانا نموذجا، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد 1 المجلد 45، يناير 2023، ص 303

² مجلوبي مراد، أعمار سعيد شعبان، نفس المرجع، ص 282

المبحث الثالث: الشمول المالي في الجزائر وسبل تعزيزه في ظل التكنولوجيا المالية

تسعى الجزائر إلى استغلال التكنولوجيا المالية في تعزيز شمولها المالي وذلك من خلال سنها لتشريعات تصب هي في صالح المواطن والاقتصاد الوطني عبر تحسين جودة الخدمات المصرفية ، مع هذا فان الجزائر تواجه عقبات تحول بينها وبين تحقيق مستوى عالي من الشمول المالي

هي هذا المبحث سوف تستعرض:

- **المطلب الأول:** تحليل واقع الشمول المالي في الجزائر
- **المطلب الثاني:** معوقات وتحديات تعزيز الشمول المالي في الجزائر

المطلب الأول: تحليل واقع الشمول المالي في الجزائر

تعاني الجزائر على غرار أغلب الدول العربية بضعف الشمول المالي فيها، وللوقوف على هذا النقص سوف نقوم بتحليل معطيات الشمول المالي في الجزائر.¹

الجدول رقم (06): ملكية الحسابات في المؤسسات الرسمية

الإناث			الذكور			المجموع			
2017	2014	2011	2017	2014	2011	2017	2014	2011	السنوات
29	38	20	59	66	51	42.8	50.5	33.3	النسبة

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معمري نارجس وأوكيل حميدة

من خلال الجدول يتجلى لنا الفرق بين نسبة الحسابات المملوكة في المؤسسات المالية المملوكة من الجنسين في الجزائر إذ تتفوق نسبة حسابات الذكور على الإناث يعز ذلك إلى اعتبارات مجتمعية، كما نلاحظ تذبذب في ملكية الحسابات إذ بلغت ذروتها في سنة 2014 لتبلغ 50.5% بعد أن كانت في سنة 2011 33.3% لتعاود النسبة الانخفاض إلى 42.8% في سنة 2017

في القانون الجزائري لا يمكن فتح حساب مصرفي لمن هم دون سن 18 سنة وأغلب الشباب لا يستخدمون حساباتهم بصفة منتظمة إلا بعد 25 سنة والجدول التالي يبين نسبة الشباب البالغين فوق سن 25 سنة والمالكين لحسابات مالية في الجزائر

الجدول رقم (07): نسبة البالغين فوق 25 سنة والمالكين لحسابات في المؤسسات المالية²

المجموع			
2017	2014	2011	السنة
49	57	39.7	النسبة

¹ معمري نارجس، أوكيل حميدة، Financial inclusion in Algeria –reality and challenges، مجلة القسطاس للعلوم الإدارية

والاقتصادية والمالية، المجلد 1، العدد 1، جامعة البويرة، الجزائر، سنة 2019، ص 39

² مجبولي مراد، أعمار سعيد شعبان، مرجع سبق ذكره، ص 40

الفصل الثالث: دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي تجارب بعض الدول الرائدة

نلاحظ ارتفاع النسبة للبالغين فوق 25 سنة حيث بلغت في سنة 2014 أعلى نسبة 57% مقارنة ب 50.5% في نفس السنة لمن هم فوق 15 سنة

يوضح الجدول التالي نسبة البالغين فوق 15 سنة الذين قاموا بالادخار في المؤسسات المالية الرسمية خلال 12 شهر¹

الجدول رقم(08): نسبة المدخرين في المؤسسات المالية البالغين فوق 15 سنة

المجموع			
2017	2014	2011	السنة
11.4	13.8	4.3	النسبة

المصدر: نسرين رجال، دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي دراسة تحليلية الجزائر خلال الفترة 2017/2011

نلاحظ ارتفاع نسبة الادخار في سنة 2014 بحوالي 9.5% عن سنة 2011 لتعاود الانخفاض في سنة 2017 بحوالي 2.4%

يرجع انخفاض نسبة ملكية الحسابات المالية ونسبة الادخار في الفترة من 2014 إلى 2017 إلى انخفاض سعر البترول مما أدا إلى زيادة في الأسعار والضرائب

المطلب الثاني: معوقات وتحديات تعزيز الشمول المالي في الجزائر

يواجه الشمول المالي في الجزائر على غرار العديد من الدول العربية والإفريقية العديد من الصعوبات نذكر أهمها²

- ضعف البنية التحتية للقطاع المالي
- ضعف مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية وارتفاع نسب التركيز الائتماني سواء على صعيد الائتمان المقدم للأفراد أو الشركات
- ضعف استخدام أنظمة الدفع الالكترونية
- عدم ثقة الأفراد بالمؤسسات المالية
- ضعف التثقيف المالي
- ارتفاع تكاليف تقديم الخدمات المالية إلى جانب البطء والبيروقراطية
- هيكل ملكية القطاع المصرفي مملوك في الغالب للقطاع العام مما يحد بشكل كبير المنافسة
- تمركز البنوك والمؤسسات المالية في المدن الكبرى، مما يجعلها بعيدة عن متناول سكان الريف والمدن الصغيرة
- العامل الديني فالجزائري يتعد عن المعاملات التي لا تتفق مع أحكام الشريعة الاسلامية

كل هذه المعوقات تحول دون تحقيق الجزائر لنسب مرضية من الشمول المالي

¹ نسرين رجال، دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي دراسة تحليلية الجزائر خلال الفترة 2017/2011، جامعة أم البواقي، الجزائر، السنة 2021، ص 46

² فضيل البشير ضيف، مرجع سبق ذكره، ص 482

خاتمة

الخاتمة

حاولنا من خلال هذه الدراسة محاولة الاحاطة بالجوانب النظرية لكل من التكنولوجيا المالية والشمول المالي من نشأة وتعريف وبعض المميزات التي يختص بها كل متغير من المتغيرين السابقين الذكر وكذا حاولنا سرد الدور التي تلعبه التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول من خلال التطرق لبعض التجارب الرائدة في المجال سواء دولية و عربية وافريقية وكذلك حاولنا استعراض واقع الشمول المالي والتكنولوجيا المالية في الجزائر

إن تحقيق الشمول المالي يتطلب من الحكومات المسارعة إلى تبني التكنولوجيا المالية في المنظومة المالية للبلد، وتعميم الوصول إليها من قبل جميع أطراف وشرائح المجتمع، والافتداء بالتجارب الرائدة في هذا المجال كجنوب شرق آسيا والشرق الأوسط، التي ساهم تبنيها للتكنولوجيا المالية في الرفع من درجة الشمول المالي لديها

اختبار الفرضيات

- التكنولوجيا المالية هي ابتكارات تقنية تتمثل في منتجات وخدمات مالية تعتمد على استخدام التكنولوجيا الرقمية لتحسين نوعية الخدمات المالية
- الشمول المالي هو إتاحة الوصول للخدمات والمنتجات المالية لجميع المتعاملين على اختلاف خلفياتهم المجتمعية والتعليمية بكفاءة وسرعة وبأقل تكلفة
- تبني التكنولوجيا المالية يرفع من الشمول المالي لما تقدمه من سرعة في إنجاز المعاملات وسهولة التعامل والانتشار الواسع للأنترنه والهواتف الذكية

نتائج الدراسة

- إن تطبيق التكنولوجيات المالية يؤدي إلى تسهيل وصول شريحة أكبر من المواطنين والمتعاملين للخدمات المالية والمصرفية مما يقود إلى ارتفاع مستويات الشمول المالي
- تعتبر دول جنوب شرق آسيا من أكثر الدول تحقيقا للشمول المالي إذ تحتل مراتب متقدمة عالميا في المجال
- قطع الشمول المالي في دول الخليج العربي شوطا طويلا بالمقارنة مع الدول العربية لذا يجب الاقتداء بالدول الخليجية في مجال تبني التكنولوجيا المالية وتعميم الدفع الالكتروني وإنشاء هيئات حكومية متخصصة لدعم المجال
- يعتبر الشمول المالي في الجزائر متدنيا بالمقارنة مع دول كثيرة في أفريقية وعربية وأجنبية لذا وجب العمل على تسريع وتيرة تبني التكنولوجيا المالية للرفع منه

التوصيات

- يتوجب على الدولة الجزائرية السعي لتبني التكنولوجيا المالية والتسهيل من استخدامها عبر سن القوانين المرافقة لتعميم استعمالها من قبل شريحة واسعة من المتعاملين بغية الرفع من شمولها المالي
- يعد النقص الكبير في التثقيف المالي السبب الرئيسي في انتشار الأمية المالية لذا يجب تأطير حملات لنشر الوعي المالي في أوساط المواطنين من كافة الأعمار والخلفيات التعليمية بغية الارتقاء بالشمول المالي في الجزائر

آفاق الدراسة

هذه الدراسة فتحت لنا الباب لدراسة الموضوع من زوايا أخرى

- أثر التثقيف المالي على الشمول المالي في الجزائر
- دور تحقيق الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

I. رسائل علمية وأطروحات

1. مولودي عبد الغاني، الابتكار في التكنولوجيا المالية ودوره في تطوير أداء المؤسسات المالية الجزائرية، الجزائر، السنة 2022
2. مكرود راوية، زعوان رقية، واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه دراسة حالة الجزائر 2011-2020، الجزائر، السنة 2021
3. جبلي هدى، قياس جودة الخدمات المالية دراسة حلة بنك البركة الجزائري، جامعة قسنطينة، الجزائر، السنة 2010
4. بوسعدية مراد، تحرير تجارة الخدمات المالية في التجارة الدولية ودوره في تعزيز التنافسية التجارية الدولية دراسة مقارنة بين الإمارات والجزائر (2004-2014)، جامعة ورقلة، الجزائر، السنة 2016
5. نسرین رجال، دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي دراسة تحليلية الجزائر خلال الفترة 2011-2017، جامعة أم البواقي، الجزائر، السنة 2021
6. زيد مُجّد، بلقليل عبد النور، التكنولوجيا المالية والشمول المالي دراسة ميدانية بنك الفلاحة والتنمية الريفية، جامعة مُجّد بوضياف المسيلة، الجزائر، السنة 2022

II. مجالات علمية

1. أحمد مُجّد عصام الدين ، ماذا تعرف عن عملة البيتكوين، مجلة إدارة البحوث والتنمية، العدد 73، السنة 2014
2. آسيا سعدان، نصيرة محاجبية، واقع الشمول المالي في المغرب العربي دراسة مقارنة الجزائر تونس والمغرب، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية الاجتماعية، مجلد 10، عدد 3 السنة 2018
3. أشرف إبراهيم عطية، تعزيز الشمول المالي والتكنولوجيا المالية بين الفرص والتحديات عرض لتجربة الشمول المالي في مصر، المجلة الدولية للفقهاء والقضاء والتشريع، المجلد 2، العدد 2، السنة 2021
4. بملولي مراد، أعمر سعيد شعبان، واقع الشمول المالي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الناجحة الإمارات غانا أمموجا، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 8، العدد 2، السنة 2022
5. بن عيشونة رفيقة، قادري صورية، التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي في ظل جائحة كورونا، مجلة الاقتصاد والبيئة، العدد 2، المجلد 6، خميس مليانة، السنة 2021
6. وهيبة عبد الرحيم، تكنولوجيا التأمين كمستقبل لصناعة التأمين، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 1، السنة 2019
7. وهيبة عبد الرحيم وآخرون، شركات التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مجلة رفاد الشاملة حول الاقتصاد والتجارة، المجلد 4، العدد 1، السنة 2019

8. زيد أمين، بو ذراع أمينة، التكنولوجيا المالية الاسلامية والحاجة الى الابتكار تجربة المصارف الثلاثة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، المجلد4، السنة2018
9. زينب حمدي، أوقاسم الزهراء، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد8، العدد1، السنة2019
10. حنان الطيب، الشمول المالي صندوق النقد العربي سلسلة كتيبات تعريفية، العدد1، السنة 2020
11. يسعد عبد الرحمن، محفي أمين، خولة حسين حمدان، التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز درجة الشمول المالي تجربة الصين نموذجاً، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، الجزائر، المجلد4، العدد1، السنة 2023
12. كركار مليكة، الشمول المالي هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد10، العدد 3، جامعة علي الونيسي البليدة، الجزائر، السنة 2019
13. لامية طالة، العملة الافتراضية البيتكوين (المفهوم، الخصائص والمخاطر على الاقتصاد العالمي)، مجلة آفاق للعلوم، القسم الاقتصادي، المجلد4، العدد16، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، السنة 2019
14. محمد أمين زاويح، محمد يونس، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي تجربة المملكة العربية السعودية، دفتر البحوث العلمية، المجلد10، العدد1، السنة2022
15. منير ماهر أحمد وآخرون، الكفاءة الاقتصادية للعمليات الافتراضية المشفرة: البيتكوين نموذجاً، مجلة إسراء الدولية للمالية الاسلامية، المجلد9، العدد1، السنة 2018
16. معمري نارجس، أوكلية حميدة، Financial inclusion in Algeria–reality and challenges، مجلة القسطاس للعلوم الادارية والاقتصادية والمالية، المجلد1، العدد1، جامعة آكلي محمد اولحاج البويرة، الجزائر، السنة 2019
17. سهير محمد معتوق، إيمان حسن علي، هناء محمود سيد، الشمول المالي، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد35، العدد1، السنة2018
18. سعيدة حرفوش، التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي، مجلة آفاق العلمية، المجلد11، العدد3، المركز الجامعي تلمسان، الجزائر، السنة2019
19. فلاق صليحة، حمدي معمر، حفيظي صليحة، تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد7، العدد4، الجزائر، السنة2019
20. فلاق صليحة، سامية شارفي، دور صناعة تكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي، تجربة مملكة البحرين، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلد21، العدد1، جامعة باتنة1، الجزائر، السنة2020
21. فضيل البشير ضيف، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة ادارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد6، العدد1، جامعة الجلفة، الجزائر، السنة 2020
22. قوجيل محمد، طيبة عبد العزيز، التكنولوجيا المالية ودورها في دعم القطاع المالي والمصرفي بدول جنوب شرق آسيا ماليزيا نموذجاً، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد9، العدد1، السنة2022

23. قميش خولة، تطور التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي دراسة حالة الهند، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد 4 العدد 1، السنة 2023
24. رشا عودة لفته، سالم عواد حسين، آليات وسياسات مقترحة لتوسيع قاعدة انتشار الشمول المالي وصولاً للخدمة المالية في العراق، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة، مجلد 11، العدد 1، السنة 2019
25. ذهبية لطرش، سمية حراق، واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية وأهميتها في تعزيز الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد 1، المجلد 4، جامعة الجزائر، السنة 2020
26. هويدا محرز، فجوة الشمول المالي في إفريقيا غانا نموذجاً، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد 1، المجلد 45، يناير 2023

III. المنتقيات والندوات العلمية

1. أحمد بركات، سعدية بالقاسم، ثورة التكنولوجيا المالية، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني العلمي حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدينة، الجزائر، المنعقد في 26 سبتمبر 2019
2. اخيرة تحانوت، أزناق فاطمة، واقع وأفاق التكنولوجيا المالية الاسلامية، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني العلمي حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدينة، الجزائر، المنعقد في 26 سبتمبر 2019
3. بختة بطاهر، أهمية التكنولوجيا المالية والشمول المالي في تحسن عمل المصارف ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فترس المدينة، الجزائر، المنعقد يوم 26 سبتمبر 2019
4. هاجلا لطرش، اتجاهات الخدمات المالية والمصرفية في ظل التكنولوجيا المالية، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني العلمي حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فاس المدينة، الجزائر، المنعقد في 26 سبتمبر 2019
5. حدادي عبد اللطيف، برادي أحمد، التكنولوجيا المالية بين ضخامة المفهوم وجسامة المخاطر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، تحديات النمو والمنافسة، المركز الجامعي تـمـرـاسـت، يومي 17 - 18 أبريل 2018
6. مُجَّد زيدان ابراهيم، شريف سعد الصعيدي، أثر تطبيق مقررات بازل 3 على قيمة البنك لتعزيز استقرار الشمول المالي) بالتطبيق على البنوك التجارية العاملة في مصر)، الأبعاد المحاسبية والمهنية للشمول المالي في اطار رؤية مصر 2030، المؤتمر العلمي الثاني لقسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة جامعة الإسكندرية في الفترة ما بين 20-21 ديسمبر 2018
7. مصطفى قطب سانو، العقود الذكية في ضوء الأصول والمقاصد و المآلات رؤية تحليلية، مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي الدورة الرابعة و العشرون، دبي، 2019

8. نجوى سعودي، كروش مُجد الأمين، ابتكارات العملات الافتراضية في ظل التكنولوجيا المالية-عملة البيتكوين نموذجاً- ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني العلمي حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، المنعقد في 26 سبتمبر 2019
9. نصيرة زعاف، أثر التكنولوجيا المالية على تحسين وابتكار جودة الخدمة المصرفية، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، المنعقد في 26 سبتمبر 2019
10. سارة مولاي مصطفي، مساهمة الشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية في تعزيز رقمنة الخدمات المالية مع تجارب دولية ناجحة، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني العلمي حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، المنعقد في 26 سبتمبر 2019

IV. مواقع انترنت

1. متوفر على الموقع www.investopedia.com/terms/p/payment.asp بتاريخ 2023/04/12 ، على الساعة 13:05
2. زاهرة بني عمر، ألاء تحسين، استكشاف تقنية البلوكشين وتطبيقاتها في المالية الإسلامية، الصادرة في مارس 2019، ص03، على الموقع : <https://www.academia.edu> بتاريخ 14/04/2023 ، الساعة 22:50
3. ندي مُجد، ماهي التكنولوجيا التنظيمية، متوفرة على الموقع : في التكنولوجيا التنظيمية www.vapulur.com.ar بتاريخ 15/04/2023 على الساعة 14:05.

V. باللغة الأجنبية

1. E y- global fintech adoption index, 2019, p9
2. Matthieu Lorca, les banques aux prises les fintech, journal de économies politique, université of Bourgogne Franche-Comté, Dijon, France, January2017, p 46
3. World fintech report, linked, Capgemini in collaboration with Emma, FinTech's Are Redefining the Financial services Customer Journey, 2018, p 16.

